

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: تاريخ

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

الحكومة المؤقتة في مجابهة سياسة ديغول

(1960-1962)

تخصص: وطن عربي معاصر

إعداد الطالبة:

- قطوش إيمان

نوقشت بتاريخ: 2019/06/24

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د. مرزقلال ابراهيم
مشرفا و مقرا	جامعة المسيلة	د. لميش صالح
مناقشا	جامعة المسيلة	د. لخير عامر

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، حمد الله رب العالمين الذي رزقنا

من العلم ما لم نعلم وقد رزقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

ونوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل.

"د. صالح مليش"

الاي لا يجب أن ننكر فضله ومجهوده ودعمه في كل مراحل البحث

وحضوره الدائم المفعم بالنصائح الجليلة والقيمة

وإلى جميع الأساتذة الكرام الذين لم يدخلوا بعلمهم ومع فهمهم

وجميع أساتذة قسم التاريخ

كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة وبالثناء من الأصدقاء

والصديقات الذين قضينا معهم مشوارنا الدراسي بكل حب وإخلاص

شكرا إلى كل هؤلاء.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

سورة الإسراء، الآية 24.

إلى الذي سهر الليالي واسترخس كل غالي في سبيل أن أبلغ

المعالي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار فحفظك الله الجبار إلى

سندي وقوتي بعد الله - أبي الحنون .

إلى الغالية التي فرحت لمساتي، وتأملت لمرضي وجاهدت الأيام صبرا

وشغلت البال فكرا

..... أمي الحبيبة الغالية

إلى التي مدت لي يد العون حفظها الله ورعاها

"صديقتي الغالية زهرة.

إلى أطيب نعمة أهداها الله لي "إخوتي"

إيمان



مقدمة

شهدت الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962 تطورات عديدة شملت جوانب وميادين مختلفة لتواكب تطور السياسة الفرنسية التي انتهجت خطط وأساليب جديدة ومتنوعة بعدما أيقنت أن سياستها القديمة التي كانت مفروضة لم تجدي نفعا مع صمود ومقاومة الشعب الجزائري فطورت من تلك السياسة في محاولة منها للتضييق على الثورة وعزلها داخليا وخارجيا ما عرقل مسار القضية الجزائرية وشل تحركاتها بالإضافة إلى ما شهدته من نقص في الذخائر وصعوبة وصول الأسلحة نتيجة الخطوط المكهربة والملغمة التي طوقت بها فرنسا الحدود الجزائرية التونسية والمغربية.

ولمعالجة هذه الصعوبات وتخطيها عمد الشعب الجزائري بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء جهاز حكومي لإدارة الثورة وتسيير شؤونها داخليا وخارجا وقد تمثلت هذه الأخيرة في الحكومة المؤقتة الجزائرية والتي وضع فيها الشعب الجزائري آماله وأهدافه فيها لبلوغ النصر وتحقيق الاستقلال، حيث كان لبناء وتأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسع وقوي واستطاعت منذ تأسيسها من الوهلة الأولى أن تكسب الدعم والتأييد الدولي كما حظيت باعتراف العديد من الدول العربية بالرغم من أنها كانت خارج التراب الجزائري وهو تغير كان لا بد منه مع تطور السياسة الفرنسية وتوالي سقوط حكوماتها إلى غاية عودة ديغول إلى الحكم على رأس الجمهورية الخامسة الذي كان على ثقة بأن سياسته ومشاريعه هذه المرة لن تفشل وفور وصوله إلى الجزائر طرح عدة مشاريع في محاولة منه لاحتواء غضب الشعب الجزائري في حين كانت الحكومة المؤقتة تعمل على توعية الشعب بخطورة هذه المشاريع وتكثيف العمل المسلح والعمل الدبلوماسي.

وكان آخر ما جاء به ديغول بعد مناورات كثيرة هو مشروعه الذي تمثل في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي في بادئ الأمر كان مجرد مشروع إغرائي وحبر على ورق إلا

أنه وسرعان ما استطاعت الحكومة الجزائرية أن تفرضه وتضع فرنسا تحت الأمر الواقع وتجبر ديغول على الجلوس معها للتفاوض وإيجاد حل للقضية الجزائرية.

- هناك عدة أسباب دفعت بنا للبحث والتعمق في هذا الموضوع لمعرفة تفاصيل ربما منها ما كان مجهولا ومنها ما كان غامض ومبهم

- أهمية الموضوع الذي تمثل في دراسة هيئة أو مؤسسة مهمة تأسس في غمار الحرب الفرنسية الجزائرية خارج التراب الجزائري إلا أنها أرعبت فرنسا وبعثت خططها الإستعمارية إضافة إلى ذلك اكتسابها صفة الشرعية وما لاقته من قبول شعبي جماهيري كبير.

- الاطلاع على أهم الظروف سواء الداخلية أو الخارجية التي دفعت إلى تأسيسها وجل المعوقات والصعوبات التي واجهتها وأهم أهدافها.

- معرفة الدور الذي لعبته في مواجهة السياسة الديغولية وأهم المشاريع التي جاء بها وكيف أجبرته على التفاوض معها.

- بالإضافة إلى معرفة أهم المحطات التي مرت بها للوصول إلى الاستقلال.

- إن تأسيس الحكومة المؤقتة خارج التراب الجزائري ومع الظروف التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة ومع تعاقب الحكومات الفرنسية عليها والتي نوعت هذه الأخيرة في سياستها من السيئ إلى الأسوأ من أجل إجهاد الثورة وخنقها بثتى الطرق والأساليب، وبعد مجيئ ديغول عامل مهم يضع الحكومة المؤقتة في هواجس ومخاوف كبيرة من هنا تطرح العديد من الإشكاليات بدءا من الإشكال الهام والرئيسي المطروح:

إلى أي مدى استطاعت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن تقف في وجه الجمهورية الخامسة بشكل عام وكيف استطاعت أن تواجه السياسة الديغولية بصفة خاصة؟

وللإجابة عن هذا الإشكال المطروح لابد من طرح تساؤلات جزئية:

- ماهي أهم الظروف التي مهدت لتأسيس جهاز حكومي ممثل للشعب والناطق بإسمه؟
- فيما تمثلت السياسة الديغولية في الجزائر وماهي أهم المشاريع والأساليب التي اتبعتها ديغول في القضاء على الثورة؟
- كيف استطاعت الحكومة المؤقتة الوقوف في وجهه وجره إلى المفاوضات؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات المطروحة ولتوضيح الغموض قسمنا الموضوع إلى مقدمه ومدخل تمهيدي، وفصلين حيث تناولنا في المدخل التمهيدي ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الداخلية والخارجية بلا إضافة الى الاعلان عنا تأسيسها واهدافها واهم المعوقات التي واجهتها، اما الفصل الاول الذي اندرج تحت عنوان سياسة ديغول الدبلوماسية وقد قسمنا الفصل الى مبحثين: المبحث الاول بعنوان سياسة ديغول في العالم العربي، وقد قسم هذا الاخير الى مطلبين: مطلب اول بعنوان سياسة ديغول في المغرب العربي والثاني تحت عنوان سياسة ديغول في المشرق العربي.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان سياسة ديغول في القضاء على الثورة وقد تناول مطلبين الاول بعنوان سلم الشجعان والثاني بعنوان تقرير المصير.

اما الفصل الثاني فكان بعنوان دور الحكومة المؤقتة في مواجهة سياسة ديغول وقد ادرجنا تحته مبحثين: الاول بعنوان رد فعلها على سياسة ديغول وقد قسم الى مطلبين الاول بعنوان رد فعلها من سلم الشجعان والثاني رد فعلها من تقرير المصير.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات، ادرجناه بمطلبين: المطلب الاول كان بعنوان المفاوضات الرسمية والثاني جاء تحت عنوان المفاوضات الرسمية ثم خاتمه ضمت استنتاجات البحث وملاحق توضيحية .

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي كما وضمنا المنهج الوصفي بحكم ان الموضوع تاريخي.

مقدمة

ولدراسة الموضوع كان لابد من الرجوع او الاعتماد على مجموعه من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع ومن بين المصادر نذكر حياة كفاح لتوفيق المدني وعبد الناصر وثورة الجزائر ل فتحي الديب كذلك يوسف بن خده الجزائر في ايفيان وسعد دحلب المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر وكذلك اتفاقية ايفيان لرضا مالك.

بالإضافة الى مجموعة من المراجع من بينها العربي الزبيري كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954/1962 وكتاب لطفى الخولي عن الثورة في الثورة بالثورة وكتاب عمر بوضرية النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكتاب ازغيدي لحسن مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1962/1956.

ومجموعة من المذكرات اهمها مذكرة الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة وبعض المصادر والمراجع باللغة الاجنبية .

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات التي تنتوع و تختلف فمنها من تحكم فيها الظروف ومنها ما يحكم فيها الزمن والمادة العلمية وفي دراسة هذا الموضوع واجهتنا مجموعه من الصعوبات منها وفرة المادة العلمية وضعف اسلوب التنسيق بين المعلومات وعدم القدرة على صياغتها بشكل المناسب وكذلك صعوبة التدقيق والإحاطة الشاملة بالموضوع لاتساعه وترابطه الزمني وتسلسل الافكار.

الفصل الأول

دوافع تأسيس الحكومة المؤقتة

- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الداخلية والخارجية
- تأسيس الحكومة المؤقتة
- اهداف تأسيس الحكومة المؤقتة
- معوقات التأسيس

- ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية

عرفت الثورة الجزائرية قبل تأسيس الحكومة عدة صعوبات، مهدت لها الطريق للقيام وتنظيم أوراقها المبعثرة في مسيرتها للإستقلال، وقد تنوعت هذه الصعوبات من سايسية وعسكرية إلى إجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

1- الظروف الداخلية:

أ- الظروف السياسية:

-بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956⁽¹⁾ تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي لثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت خمسة أعضاء⁽²⁾ وزعو فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة⁽³⁾ وقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترزخ تحت وطأة صراعات الزمر منذ إغتيال عبان رمضان⁽⁴⁾ تسمم الجو، داخلها وأصبح مشحوناً بالإرتياب المتبادل بعد تصفيته في 1957/12/27 وقد إنجر عن هذا الإغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصاً فرحات عباس⁽⁵⁾، الذي فكر بالإنسحاب من عضوية البعثة

(1)-يعد الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956 وفي هذا المؤتمر إستطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيد من دروس عشرين شهراً مضت من الحرب وإستطاع المؤتمر أن يمدد الأهداف السياسية للثورة أو المبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير. (أنظر: أرغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة ، 2005، ص 131).

(2)-عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، بن مهدي العربي، كريم بالقاسم، سعد دحلب، (النظر: عمر بو ضربة النشاط، الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، ص22).

(3)- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص88.

(4)- ولد عام 1920 في عائلة متواضعة من العجوز في القبائل الكبرى ترك عبان الوظيفة العمومية عام 1945 ليتفرغ للنضال من أجل الإستقلال إعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب وإلتحق بمجرد إطلاق سراحه سنة 1955 بجبهة التحرير وهو الذي أعطاها مؤسسات وبرامج أكسبته سياسة عداء بن بلة وبوضياف أولاً ثم عداء من حماه كريم بالقاسم وبوصوف أستدرج عبان إلى كمين نصب له بالمغرب 1957 (أنظر محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عبادر وصالح المثلوثي، هوفم لنشر، الجزائر، 2008 ، ص185).

(5)- ولد في طاهر قرب قسنطينة انتخب عضو في المجلس البلدي ومستشاراً في اللجنة المالية 1933 ثم قدم البيان الجزائري للإدارة الفرنسية والحلفاء 1943، شكل جماعة أصدقاء البيان والحرية 1944، ترعّم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 وأنتخب رئيساً للجمعية الوطنية إستقال فرحات عباس لخلافه مع بن بلة وإعتزل الحياة السياسية أنظر: بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي، دار النفائس، بيروت، ص11، 12.

الخارجية لكنه تراجع عن قراره وبرز ذلك في قوله "بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ"⁽¹⁾.

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أن الصعوبات إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر بعد فشل معركة الجزائر في 1957 ورد الفعل العنيف من السلطات الفرنسية فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج تونس ثم العودة ولقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت في صراع بين كريم بلقاسم⁽²⁾ وعبان رمضان حيث أنه في إجتماع CNBA⁽³⁾ من 20-28-1957 اتهم عبان رمضان من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للإستحواذ على السلطة فما كان من كريم بلقاسم إلا أن طلب من فرحات عباس بإقناع عبان بالعدول عن ذلك إلا أن عبان كان واثقا من أفكاره⁽⁴⁾.

- إن وقوع بعض الأحداث إبان الثورة أدت إلى تقليص وتراجع روح الثقة حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة من أخطرها قضية العموري⁽⁵⁾ لقد كان العموري مقيم في جدة ثم إنتقل إلى القاهرة وطلب لقاء من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية حيث قدم له بعد

(1) - محمد العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص 89

(2) ولد في 14 سبتمبر 1922 تيزي وزو إلتحق بحزب الشعب الجزائري خريف 1945 عندما تم تسريحه من الجيش الفرنسي دخل الحياة السرية نتيجة إصطدامه في حياته النضالية بعائلته أصبح مسؤولا لولاية جرجرة كلها سنة 1969 كان من الستة التاريخيين الذين فجروا الثورة عين في لجنة التنسيق والتنفيذ كان من بين الباءات الثلاثة ورئيس للوفد الجزائري في إتفاقية إفيان 1962 أنظر محمد عباس ، ... ثوار ... عظماء، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 107، 108.

(3) C N P A: هو عبارة عن البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر يجتمع أعضائه عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية بالبلاد وتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا أي 34 عضو في المجموع وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري التحريري أنظر عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية ولغاية 1962، دار العرب الاسلامي، 1997، الطبعة 1، ص 395.

(4) حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 178، 179.

(5) قضية العموري: هي محاولة إنقلاب دبرها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جرت في أكتوبر - نوفمبر 1958 - من مدبريها العموري إنتهت بالفشل حيث إنكشف أمرهم وألقي القبض على الكثير منهم أصدرت المحكمة أحكام متفاوتة من أخطرها إعدام العمورة يوم 16/3/1959 (عمر بوضرية، المرجع السابق، ص ص 53-54).

لقاءه تقرير تحدث فيه عن الخطر الذي تواجهه الثورة الجزائرية والدليل كما قال أن القيادة جلبت ضباط جزائريين كانوا ضمن الجيش الفرنسي وإستبدلت بهم الضباط الأوائل وقد إعتبر العموري نفسه ضحية من ضحايا هذه السياسة وتم إبعاده ونفيه نحو جدة .

كما أن قادة المقاومة في الداخل قد إستأؤوا من تصرفات أعضاء مجلس الثورة وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية⁽¹⁾.

بعد وصول الجنرال ديغول⁽²⁾ إلى هرم السلطة في فرنسا إثر انقلاب 13 ماي 1958 عاملاً هاماً يضاف إلى العوامل التي سبقت ذكرها حيث أن هذه الحوادث قام بها الضباط الفرنسيين معلنين بذلك عن إنقلاب عسكري بقيادة جاك ماسو⁽³⁾ وأعلنوا إستلامهم الحكم، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملفات تحولها إلى حكومة مؤقتة جزائرية من أجل مواجهة سياسة ديغول داخلياً عسكرياً وسياسياً وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية⁽⁴⁾.

إضافة إلى المناورات السياسية للمشاريع الإقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة الذي بدأت بوارده بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان الجزائريين.

(1) عمار بحوش، المرجع السابق، ص475.

(2) جنرال ديغول ولد في 22 نوفمبر 1890 تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912 شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم في بداية الأربعينيات أسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع (عبد المجيد عمراني، جان بول سارنز والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة الجزائر، ص ص 120-122).

(3) إشتغل كقائد للفرقة العاشرة والذي أصبح القائد العام للشرطة بالجزائر العاصمة وله خبرة عسكرية في إفريقيا الغربية والقوة الفرنسية الحرة وأخيراً في الهند الصينية وقناة السويس بمصر، وترقى إلى رتبة جنرال وعمره 47 سنة (أنظر: عبد المجيد عمراني، المرجع سابق، ص86.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 90، 91).

ب-الظروف العسكرية:

أما الظروف العسكرية فقد تجلت فيما جمعت المصادر الأرشيفية والدراسات التاريخية خلال تلك الفترة والتي كانت صعبة جدا في سنة 1958 وما بعدها سجلت منعطفا حاسما في تسيير العمليات العسكرية في الجزائر سواء في داخل البلاد او خارجها، حيث واجهت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي.

وقد عملت السياسة الفرنسية خارجيا على عزل الجزائر عن جارتها تونس والمغرب ، وافشال اي محاولة للوحدة ، وأما على المستوى الداخلي فقد استهدفت فرنسا فصل الشعب عن الثورة واخضاع السكان للتفتيش والمراقبة

اقامة المحتشدات وضاعفت من سياستها القمعية ، وقد نتج عن ذلك لجوء جيش التحرير الوطني الى حرب العصابات مستعملا أسلحة تقليدية جعلته يتهرب من المواجهة.

وحاولت السياسة الفرنسية عزل الجزائر عن جارتها تونس والمغرب وإفشال أي محاولة للوحدة، فعلى المستوى الداخلي إستهدفت فرنسا فصل الشعب عن الثورة بإخضاع السكان للتفتيش والمراقبة وإقامة المحتشدات وضاعفت من سياستها القمعية⁽¹⁾ كما إعتد جيش التحرير على حرب العصابات وكان يتهرب من المواجهة ويستعمل الأسلحة التقليدية راجعاً بذلك إلى بداية عهد الثورة⁽²⁾ كما سادت روح الفوضى وعدم الإنضباط فيها فعلى الحدود أصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وهذا لعدة أسباب أبرزها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في جيش التحرير الوطني أمام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، كتعيينه الرائد إيدير⁽³⁾ مسؤولاً على جيش الحدود وهذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئاً فشيئاً داخل صفوف جيش

(1) مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، 2000، ط1، ص323.

(2) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص171.

(3) مولود إيدير، إنضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطنية سنة 1956، عين مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية اللبية 1957، مستشارا لكريم بلقاسم 1960/58 ثم سفيراً في الباكستان 1962/1960، الزيري، المرجع السابق، ص164.

التحرير على الحدود⁽¹⁾. وقد بدأ المستعمر يفكر في خطة جديدة لخنق الثورة الجزائرية في الداخل ليضع حد لكل وسائل العون المادي لها وذلك بسد المنافذ التي يعتقد أنها تصل عن طريقها، الامدادات للثورة بإنشاء خط مكهرب وملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية⁽²⁾ هذا الخط كلف جيش التحرير الكثير من أيام العمل الإضافية وخسائر في الأرواح وتأخر في وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين في الداخل مما أظطرهم إلى توسيع الهجمات التي كان يقوم بها المجاهدون من أجل إمتلاك السلاح أو نزعه من الفرنسي⁽³⁾ ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بمائة وثمانية أربعين (148) طناً من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾ فبالإضافة إلى هذا العمل اللا انساني قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء قاعدة عسكرية في الحدود التونسية الجزائرية التي بلغ عدد افرادها أكثر من 85000 جندي فرنسي وهي أكبر قاعدة عسكرية أثناء الثورة الجزائرية⁽⁵⁾ وكان لزاماً على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق ولهذا الغرض أنشأت لجنة التنظيم العسكري بإضافة إلى محاولة تجاوز مفهوم الولايات تطبيقاً لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957 القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين⁽⁶⁾ الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين⁽⁷⁾ ونجح في إدارته نجاحاً كبيراً، ومقره الحدود الجزائرية

(1) العربي زبيري، المرجع السابق، ص 93.

(2) أزغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 182.

(3) الغالي العربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة والمكهربة، دار القصبية، الجزائر، 2009، ص 9.

(4) محمد العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص 94.

(5) عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة، المرجع السابق، ص 88.

(6) عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، المرجع السابق، ص 27.

(7) هواري بومدين (بوخروبة محمد ابراهيم) ولد يوم 23 أوت 1932 بالقرب من مدينة قالمه درس بالزيتونة ثم الأزهر، إلتحق بالثورة مع مطلع 1955 قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958 وقيادة الأركان 1960 ووزير الدفاع في أول حكومة جزائرية ثم رئيس الدولة ما بين 19 جوان 1965 إلى وفاته 27 سبتمبر 1978 ، (زبيري، كتاب، المرجع السابق) ص 161.

المغربية، أما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد⁽¹⁾ ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية وقد فشل في إدارته رفقة مساعديه فشلاً ذريعاً مما أدى إلى تأزم الوضع على الشرقية ثم إنتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية⁽²⁾.

لم يكتف الإستعمار الفرنسي بما أقامه من حواجز على الحدود بل عهد إلى تعكير العلاقات بين الثورة وتونس، حيث لجأ إلى الإعتداء على تونس (أحداث ساقية سيدي يوسف) بدعوى حق المتابعة، وأغار بالسلاح والواقعة على الحدود الجزائرية، وبررت فرنسا عدوانها بأنها تستهدف المجاهدين الجزائريين، الذين جعلو من الساقية قاعدة لهم⁽³⁾.

الظروف الإجتماعية:

إن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود تونس والمغرب الأقصى⁽⁴⁾ فالإجراءات العسكرية الفرنسية التي إتخذتها فرنسا كان لها أثر كبير على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للسكان الجزائريين خصوصاً مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات قصد عزلهم عن جيش التحرير حيث بلغ عددها ثلاثة وسبعين محتشد بالولاية الثانية حيث كانت تشكل المناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية⁽⁵⁾ بالإضافة إلى الحالة المزرية و الفقر المدقع الذي عانى منه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه الإجتماعية عانى كذلك من تدهور الأوضاع الصحية إلا في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة

(1) محمد السعيد ولد في 27 ديسمبر 1912، أدى الخدمة العسكرية بين 1933-1935 كان مساعداً لكريم بالقاسم بالولاية الثالثة وبعد مؤتمر الصومام، أصبح مسؤولاً عنها أنظر:

Achour cheurfi ،la classe politique ،algérienne de 1900 à ans joursbdécionnaire bagraphique ،cosba edition ،alger ،2006 pp-277.278.

(2) محمد العربي الزييري، المرجع السابق، ص93.

(3) أزغدي محمد لحس، المرجع السابق، ص185.

(4) محمد العربي الزييري، المرجع السابق، ص94.

(5) بوضرية، المرجع السابق، ص30.

الجزائر وهران وقسنطينة التي تواجد بها حوالي 1145 طبيب في حين لجأ أغلبية الجزائريين للوسائل التقليدية للعلاج⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1954 إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب وللمطالب جيش التحرير الوطني⁽²⁾.

وقد عهدت السياسة الفرنسية إلى منح أراضي زراعية للمعمرين مما أدى إلى نتائج عادت بالنفع على هؤلاء المعمرين الذين إزدادت مساحة أراضيهم إتساعاً، حيث إنتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952⁽³⁾، كما أن الأنشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين الذين كانوا في أغلب الأحيان عرضة لأبشع أنواع القمع الإقتصادي والمضايقات مثل المصادرات والمحاكمات والضرائب الفادحة زيادة على العزل والطرده والحرمان من القروض ورخص التصدير والإستيراد وقد اتبع أسلوب القمع الإقتصادي من قبل الإدارة الفرنسية وكان لهذه السياسة المدمرة أبعاد خطيرة تمثلت في وجود مليون جزئي بدون عمل ولأمورد مالي⁽⁴⁾.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حرباً نفسية على أفراد الشعب الجزائري ومن بين هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة SAS⁽⁵⁾ التي أنشأت في 1958 والتي إستهدفت التركيز على المرأة الجزائرية والشباب معتمدة على الوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة والإذاعة و السينما ولقد سعت هذه المصالح التي الضغط على الشباب الجزائري وزرع فكرة اليأس فيه وإحباط عزمته⁽⁶⁾ ولقد سعى الإستعمار

(1) غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة لنشر، الجزائر، 2009، ص 46-47.

(2) زبيري، المرجع السابق، ص 94.

(3) بن داهاة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2، الجزائر، 2008، ص 402.

(4) الغالي الغربي، فرنسا والثورة، المرجع السابق، ص 46.

(5) المكاتب الإدارية المختصة SAS: أنشءها الحاكم العام جاك سرستال يوم 28 سبتمبر 1955 بلغ عدد هذه الأقسام الإدارية المختصة 700 قسم إداري مختص وقد أقيم كل قسم إما بداخل القرية أو جوارها وذلك من أجل الحضور والسكان وإستمالتهم لقضية وبرنامج السياسي وكذلك من أجل التجسس داخل المحتشدات (عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الإستقلال، الجزائر، دار الهدى 2007، ص 114).

(6) زبيري، كتاب، المرجع السابق، ص 95.

الإستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى إستهداف ولاء الشعب للثورة وتجسيد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقيها الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958م⁽¹⁾، الذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية جزائرية خادمة للإستعمار الفرنسي⁽²⁾.

الظروف الخارجية.

تعتبر الظروف الخارجية عامل هام ومؤثر في دفع قيادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ في التفكير بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن جملة هذه الظروف نذكر ما يلي:

الظغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى بإعلان فرنسا حق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني⁽³⁾ في تراب الدولتين أدى الى تزايد التصعيد في تونس⁽⁴⁾ حيث قام الطيران العسكري الفرنسي بقنبلة ساقية سيدي يوسف وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي الجزائري فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة فكرة ندوة مغاربية والتي ستعقد في طنجة المغربية بين 27 و 29 أبريل 1958⁽⁵⁾ هذه الندوة جعلت من إستقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي كما إعترفت الدولتان بجهة التحرير الوطني⁽⁶⁾

(1) وتمثلت مشاريع ديغول في مشروع قسنطينة للسنوات الخمسة والذي رسمه في أوائل أكتوبر 1958 وهو يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين وتوسع في الخدمات العامة متمثلة في إقامة ربع مليون مسكن، والتوسع في بناء المدارس وحجز عشرة بالمئة من الوظائف العامة (أنظر أزغيد محمد لحسن، المرجع السابق، ص 193).

(2) نصر الدين سعيدوني، مشروع قسنطينة 1956، جريدة الشعب، العدد 8299، ص 7.

(3) جيش التحرير المكون من حوالي 30 ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسليح حديث أشرف على تدريبهم وتنظيمهم الكولونيل هوارى بومدين من بعد أن ترك قيادة الولاية الخامسة ليتولى منصب القائد العام لجيش التحرير 1959 وهناك إجماع عام على أن هذا الجيش بعدما تولى بومدين قيادته تحول إلى تنظيم عسكري -سياسي- يضم أقوى أقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة (لظفي خولي، عن الثورة وفي الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، التجمع الجزائري البومدني الإسلامي، ص 30).

(4) خليفة جندي، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص ص، 503-504.

(5) - محمد العربي الزبير، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 97.

الوطني⁽¹⁾ ممثلاً شرعياً للشعب الجزائري وطرح إقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لكن بعد إستشارة الحكومتين التونسية والمغربية⁽²⁾.

توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى نتيجة تأثير الثورة التحريرية على السياسة الفرنسية الداخلية⁽³⁾ ومن بين هذه الحكومات:

- حكومة بيبير مانديس فرنس⁽⁴⁾ نوفمبر 1954-5 فبراير 1955: فوجئت هذه الحكومة بإندلاع الثورة وراحت تضرب عشوائياً كما سجنّت الكثير من الجزائريين من أعضاء حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وعملت في القضاء على الثورة في بدايتها وباعت كل محاولاتنا بالفشل⁽⁵⁾ وامتازت سياسة مانداس بالمحافظة على الآلة العسكرية وتقويتها وإعتماد وإعتماد مشروع إصلاحى حيث عين جاك سوستال⁽⁶⁾ ليطبقه في الجزائر بهدف فصل الشعب عن الثورة لكن دون جدوى.

- حكومة أدغار فور (فيفري 1955-1956) تشكلت هذه الحكومة لمعالجة الوضع المتأزم في الجزائر، وما يميز هذه السياسة هو المشروع الإصلاحي الذي كان جوهره تطبيق الدستور 1947 وإعتبار الجزائر فرنسية للأبد⁽⁷⁾.

(1) جبهة التحرير: وهي التنظيم السياسي الشعبي الذي يعني الجماهير لثورة المسلحة ويضم كل مواطن جزائري.. كقوء..أياً كان منبعه الإجتماعياً والفكري يقبل برنامج الجبهة المعلن في أول نوفمبر 1954 لخوض كفاح مسلح من أجل الإستقلال ويتخلى عن عضوية أو ولائه لأي تنظيم أو حزب آخر في الساحة الجزائرية (لطفى الخولي، نفسه، ص 30).

(2) Mohemed harbi، 'les archi Ves de la revolution algerienne، France، ed، 'afrique، p181.

(3) عمر سعد الله، الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 14، الجزائر 2006، ص74.

(4) بيبير مانديس فرانس: من السياسيين الفرنسيين الإشتراكيين إنتخب سنة 1932 نائب البرلمان الفرنسي وبعد الحرب الإمبريالية الثانية عاود نشاطه السياسي إذ إنتخب ما بين 1946-1958 نائبا برلمانياً، كلف سنة 1954 برئاسة الحكومة الفرنسية سحبت منه الثقة في شهر فيفري 1955 إلا أنه بقي رئيساً للحكومة إلى غاية جانفي 1956 عارض فيما بعد سياسة الجنرال ديغول في الجزائر (العربي الزبيري، المرجع السابق، ص67).

(5) عمر سعد الله، المرجع السابق، ص75.

(6) سوستال جاك: 1912-1990 من السياسيين الفرنسيين البارزين تولى عدة مناصب هامة في بلاده منذ الأربعينات عين حاكم عام للجزائر ما بين 1955-1956 كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر ولهذا تم نفيها إلى إيطاليا إلى غاية 1968 ليواصل نشاطه السياسي فيها زبيري، المرجع السابق، ص70.

(7) عمر سعد الله، المرجع السابق، ص75.

-حكومة غي موليه⁽¹⁾(جانفي 1956-21 أبريل 1957) كانت سياسة غي موللي تتلخص في نقاط ثلاثة هي: إيقاف القتال، إجراء إنتخابات والتفاوض مع من تقررهم تلك الإنتخابات من العملاء والنواب المزيفين، ورفضت جبهة التحرير الوطني ذلك وأصرت على إعتراف فرنسا بإسقلال الجزائر⁽²⁾.

إن سقوط الحكومة الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش الفرنسي أعطى معنى جديد، وسيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي لأنه أصبح يسعى جاهداً من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي ومن أجل تحقيق ذلك قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح تونس والمغرب وذلك لكسب نظامه⁽³⁾.

-الحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصاً والوضع الدولي عموماً كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية بطابع رسمي وصبغة شرعية لها وزنها تكون في مستوى حكومة، خصوصاً بعدما أنجرت تونس في المفاوضات مع الشركات البترولية الفرنسية من أجل التوصل إلى صيغة إتفاق حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، هو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ لتقديم إحتجاج للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة⁽⁴⁾، ببرقية مؤرخة في 13 جويلية 1958⁽⁵⁾.

-هذا وشكل نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري السعيد وموقف العراق الإيجابي من الثورة الجزائرية⁽⁶⁾ ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان رداً على مناورات ديغول

(1) غي موللي: / عين أمين عام لوزارة الخارجية ثم وزيراً لشؤون مراكش وتونس غير أنه إستقال سنة 1956 إحتجاجاً على عملية القرصنة التي تم فيها إختطاف بن بلة ورفقائه من غير استشارته وإعلامه إنصرف إلى العمل ضد سياسة حكومة في الجزائر .

(2) صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، 2005، ص443.
(3) Harbi .med ، les archives ، op ، cit ، pp181-182

(4) الحبيب بورقيبة: رئيس جمهورية تونس وكان رئيساً للوزراء، وقاد جيش التحرير الجزائري وممثل الحكومة الفرنسية للبحث على حل سلمي لمشكلة الجزائر، أنظر (حمدي حافظ، محمود الشرفاوي، الجزائر أمس، الغد، ص72).

(5) عمر بوضريبة، المرجع السابق، ص35.

(6) العربي الزبير، المرجع سابق، ص101.

والسلطات الإستعمارية على الصعيد الدولي والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تشغل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية⁽¹⁾.

وقد شكل خوف تضامن تونس والمغرب الأقصى من أخطار إمتداد الحرب إلى بلديهما دافعاً لمحاولتهما إحتواء الثورة الجزائرية وهذا ما تجسد فعلاً في الضغوطات السياسية والنصائح لركون إلى المفاوضات⁽²⁾.

-زيادة النشاط الدبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم، ولقد جاء ذلك النشاط موازياً للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في داخل الجزائر وعلى التراب الفرنسي وهو كفاح إقتضته حتمية السياسة الإستعمارية ورد فعلي طبيعي من طرف جبهة التحرير الوطني على إعتبار أنها الوجه الثاني للمعادلة الجزائرية⁽³⁾.

-كما تعتبر عودة الجنرال ديغول إلى السلطة إثر انقلاب 13 ماي 1958⁽⁴⁾ بالجزائر ظرفاً تاريخياً هاماً إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسياً، وإستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة فأراد القضاء عليها والإحتفاظ بالجزائر فرنسية⁽⁵⁾ لهذا فقد إقترح امر او عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ CCE ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية دبلوماسية وقصد الإستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية⁽⁶⁾.

(1) الزبيري، نفسه، ص 101.

(2) العربي الزبيري، نفسه، المرجع السابق، ص 97.

(3) عمر سعد الله، الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص 74.

(4) أحداث 13 ماي 1958: قام فيها العسكريون الفرنسية بإنقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال جاك ماسو وأعلنوا على العالم تسليمهم الحكم وفي اليوم التالي إذاع ماسموه بمجلس الثورة العسكري نداء الجنرال ديغول دعاه فيه إلى تسليم الحكم أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 187.

(5) معمر العايب، مؤتمر طلجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، درا الحكمة لنشر الجزائر، 2010، ص ص 105-106.

(6) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 98.

التغيير الكبير الذي طرأ على موقف كل من حكومتي تونس ومراكش ووضوح نواياهم غير السلمية للأضرار بالقضية الجزائرية، وإستيلاء السلطات المراكشية على جزء كبير من الأسلحة والذخيرة التي مكنت قيادة وهران من شراءها لتهديبها عبر مراكش⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة مصر وسوريا الذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وعموماً فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب تأسيس هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري⁽²⁾

تأسيس الحكومة المؤقتة

أ- فكرة التأسيس:

ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير الوطني عام 1956 وقد خول مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية وكان عبان وقادة الوفد الخارجي قد تحدثوا مبكراً في بداية عام 1955 عن تكوين حكومة جزائرية مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا⁽³⁾ حيث قرر قادة الثورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك بقصد تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم إن فرحات عباس قد أقنع كريم بلقاسم بضرورة تشكيل حكومة موسعة لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ⁽⁴⁾ ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية من 20-28 أوت 1957 وأتخذ قرارهم بموجب التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية⁽⁵⁾ حيث تم توزيع مكاتب التنسيق والتنفيذ و إحتفظ كل واحد منهم بمنصب حساس ولا يستبعد أن يكون يوماً قد بدء التفكير في تكوين حكومة مؤقتة كما يشار إلى ذلك حين تتوفر الشروط⁽⁶⁾. ثم إن مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أبريل 1958 طرح لنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية

(1) فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ص387.

(2) العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص101.

(3) عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، الكتاب2، شمس الزيبان لنشر والتوزيع ص333.

(4) عمار بوحوش، السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص475.

(5) محمد بيجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة على الخش، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر 2005، ص105.

(6) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص144.

على الصعيد المغربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي عن حزب الإستقلال المغربي والدستور التونسي⁽¹⁾.

فبعد 4 سنوات من الحرب والإمتحان الصعب والطويل الذي عرفته مسيرة قضيتنا والتفكير العميق قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحل وتشكل حكومة جزائرية⁽²⁾.

وفي عام 1957 طرحت الفكرة للنقاش بصفة جديدة فقد وافق المجلس الوطني للثورة على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة⁽³⁾.

ب- التأسيس:

وفي 9 سبتمبر 1958 جددت لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة في الإجتماع الذي ترأسه عباس⁽⁴⁾ تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة⁽⁵⁾ والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة وتم الإتفاق على المبادئ وهيكله الحكومة التي ستستقر بالمنفى⁽⁶⁾ وفي 19 سبتمبر 1958 أعلن في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وكان يوم تأسيسها يصادف اليوم 1416 من أيام الثورة وقد جاء في مرسوم تشكيلها ما يأتي⁽⁷⁾:

باسم الشعب الجزائري:

إن لجنة التنسيق والتنفيذ: التي حولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذه السلطة (قرار 28 أوت 1957) قد قرر تشكيل حكومة للجمهورية الجزائرية⁽⁸⁾.

(1) العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص106.

(2) سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الإستقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص78.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 333-334.

(4) علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات الأبيار، الجزائر، 2009، ص6.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص335.

(6) الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص107.

(7) أرغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص195.

(8) محمد بجاوي، المرجع السابق، ص106.

تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفارات بعض الدول العربية، وقد شكلت من ثلاث حكومات متتالية.

-التشكيلة الأولى 1958/9/19م-1958/7م

بعد يوم من تشكيلها بادر أعضاء الحكومة الى القيام بعدة جولات إلى عدة عواصم عربية و إلى الهند وباكستان والصين ويوغسلافيا و الإتحاد السوفياتي لشرح القضية الجزائرية وطلب المساعدة العسكرية والسياسية⁽¹⁾.

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة عباس فرحات، أربعة عشر (14) وزيراً ونائبين للرئيس وثلاث (3) كتاب دولة ويذكر الرئيس فرحات عباس بأنه قبل تعيين الوزراء أمر السيد عبد الحميد مهري⁽²⁾ بإجراء إستشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ⁽³⁾.

- لقد إترف مباشرة بالحكومة المؤقتة كل من تونس والمغرب وسوريا ولبنان وكذلك الجمهورية العربية المتحدة غداة الإعلان عنها وهكذا إترف من الوهلة الأولى 26 دولة الحكومة المؤقتة⁽⁴⁾.

- التشكيلة الثانية 1960/6/18م-1961/8م⁽⁵⁾

- تم تعيين التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد قام بإجراء تعديل لها حيث بقي فرحات عباس في منصبه على رأس الحكومة المؤقتة مع بعض التغييرات في المناصب الوزارية.

- التشكيلة الثالثة سبتمبر 1961م/أوت 1962م⁽¹⁾.

(1) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر، ط1، 2002، ص194، أنظر الملحق رقم 1، ص 68.

(2) ولد بالخروب يوم 3 فيفري 1926 من أهم المتقنين داخل حزب الشعب والسياسيين المشهود لهم أثناء مرحلة الثورة ومابعدھا إلتحق الثورة بعد إندلاعها مباشرة، عين وزيراً للشؤون الإجتماعية في الحكومة الثانية تولى عدة مناصب سياسية بعد 1962 (زبيري، كتاب، المرجع السابق، ص184).

(3) الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص109.

(4) سعد دحلبي، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، المصدر السابق، ص81.

(5) أنظر الملحق رقم 2، ص 71.

وقد تقرر تشكيل حكومة جديدة إثر قيام المجلس الوطني للثورة بتعيين لجنة مكونة من مهدي بن يحيى و بوداود عمار مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ومحمد سعيد للتشاور واقتراح حكومة جديدة، حيث تشكلت هذه الأخيرة من بن يوسف بن خدة⁽²⁾، رئيساً الذي حل محل فرحات عباس مع إجراء بعض التغييرات على المنصب الحكومة⁽³⁾.

أهداف الحكومة المؤقتة:

- إن الإعلان عن هذه الحكومة يعتبر بمثابة بعث للسيادة والدولة الجزائرية من جديد⁽⁴⁾، ولتأكيد واقع الوطنية الجزائرية، فقد فرضت نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على العالم كله بوجود دولة جزائرية⁽⁵⁾.

- أما الهدف الذي أنشأت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها، فيلخصه السيد أحمد توفيق المدني في قوله "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجود وهو يظهر رغبته في الإتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية".

كان الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة هو محاولة حل مشكلة القيادة بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي طالما إنتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني⁽⁶⁾ وكذلك إعادة زرع روح الأمل والتفاؤل لدى فئات الشعب الجزائري، الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تضمن تواصل الثورة في الداخل، وتكون صوتاً للجزائر في الخارج لكسب الدعم الدولي⁽⁷⁾ وقد كان بعث الحكومة المؤقتة في هذا الوقت بذات رد حازم

⁽¹⁾ أنظر الملحق رقم 3، ص 72.

⁽²⁾ بن يوسف بن خدة : ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية من القياديين لحزب الشعب الجزائري ، ثم اللجنة المركزية ، التحق بالثورة بعد خروجه من السجن 1955 ، تولى الكثير من المهام أثناء الثورة أهمها رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة ، اسس بعد سنة 1962 من العمل السياسي (محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المصدر السابق ، ص 18.

⁽³⁾ سعد دحلب، المهمة، المصدر السابق، ص 136.

⁽⁴⁾ مقالاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 338.

⁽⁵⁾ سعد دحلب، المهمة، المصدر السابق، ص 82.

⁽⁶⁾ الزبيري: كتاب، المرجع السابق، ص 102.

⁽⁷⁾ عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 39.

على السياسة الديغولية الهادفة للإدماج⁽¹⁾ وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الإستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر حول الدستور الفرنسي الجديد وتضع حداً فاصلاً لما تدعيه الحكومة الفرنسية من أنها لا تجد أمامه ممثلاً صحيحاً تفاوضه رسمياً لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية⁽²⁾ كما يندرج تأسيس GPRA ضمن إطار سعي FLN إلى تحطيم المؤسسات الإستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسط تأثيرها تدريجياً على المجال الدولي⁽³⁾ محاولة جبهة التحرير الوطني الإستفادة من الوضع الدولي آنذاك المتمسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الرأس مالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر الى المعسكرين، أي الإستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الإشتراكية مع المحافظة على إستقلالية القرار السياسي الجزائري⁽⁴⁾.

كما أن الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 هو محاولة لإعادة بعث للدولة جزائرية وإحيائها من جديد وأن شخصية الجزائر أو الدولة الجزائرية لم تتنازل بعد قضاء الإستعمار الفرنسي على المقاومات والإنتفاضات الشعبية وهذا ما جعل الدول تعترف بها وتساندها⁽⁵⁾ ومواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول وإستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخلياً بتحقيق إنتصارات داخلية⁽⁶⁾.

معيقات التأسيس:

-مرت الحكومة المؤقتة بمجموعة من الصعوبات التي واجهتها منذ أول وهلة لتأسيسها في 9 سبتمبر 1958 وإصطدمت بالعديد من المشاكل والأزمات التي جعلتها تعرقل مسارها السياسي وهدفها الذي أنشأت لتحقيقه ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع سابق، ص 338.

(2) أزغيدي محمد لحسن، المرجع سابق، ص 190.

(3) محمد بجاوي، المصدر السابق ص 118.

(4) الزبيري، المرجع السابق، ص ص 104-105.

(5) بوضرية، المرجع السابق، ص ص 40-41.

(6) أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 103.

- أزمة القيادات: حيث ظهر الخلاف حول من يقود بين ما يسمى بالخارج ممثلاً في تنظيمات الثورة خارج الجزائر وفي مقدمتها الحكومة المؤقتة وبين ما يسمى الداخل ممثلاً في تنظيمات الولايات المحاربة وجيش، وكانت الحكومة المؤقتة ترى ضرورة التسليم الكامل لها بالقيادة كهيئة سياسية عامة مسؤولة أمام المجلس الوطني وأن يخضع جيش التحرير الوطني له . لكن جيش التحرير الوطني يرى أنه أقدر على تحمل مسؤولية القيادة مع الجبهة وأن الحكومة المؤقتة ليست في حقيقتها سوى واجهة دولية لتأمين السلاح للمحاربين⁽¹⁾. ولعل أول مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذا المولود السياسي القيادي ما يعرف بمؤامرة العموري محمد⁽²⁾ والتي إعتبرت محاولة إنقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى -الأوراس النمامشة- والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على سلطة⁽³⁾ كريم بلقاسم ومحمود الشريف⁽⁴⁾ فقد إعتقد قادة الأوراس النمامشة والقاعدة الشرقية أنهم مستهدفين مستهدفين من قبل كريم بلقاسم والحريص على جيش الحدود الشرقية ومحاولة جعله أداة لغرض الوصول الى السلطة⁽⁵⁾.

إن هذه المحاولة فشلت واعتقل قادة هذا الإنقلاب وقدموا للمحكمة التي قضت بإعدام العقيد لعموري⁶ ونواورة⁽⁷⁾ وقد ظهرت أزمات ناجمة عن تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية

(1) لطفي خولي، عن الثورة بالثورة، في الثورة، المرجع السابق، ص32.

(2) العموري محمد: ولد في جوان 1929 بأولاد سيدي علي إنخرط في حزب الشعب ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية رقي إلى رتبة نقيب، قائد المنطقة الأولى والمتحدث بإسمها achour cheurfi، op ;ad ;p39، (3)الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص121.

(4) محود الشريف: ولد العقيد محمود الشريف سنة 1912 بالشرية ولاية تبسة ، انخرط في صفوف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وواصل نشاطه حتى اندلاع الثورة التحريرية في اول نوفمبر 1954 ، عين قائدا للمنطقة السادسة حتى نوفمبر 1956 ليصبح عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ مكلف بمهمة المالية ثم تكلف بوزارة التسليح في اول حكومة مؤقتة 1960 (بشير بلاح ، المرجع السابق، ص ،521.

(5) مقالاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص123-124.

⁶لونيس ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-192، الجزائر، دارهومة، 007، ص92.

(7) نواوة احمد: من مواليد 1920 بنطقة تاجمامة ، اولاد سيدي احمد ،بدوار غسيرة، شارك في الوفد لممثل للولاية الأولى في مؤتمر الصومام ، استدعي احمد نواوة الى تونس من طرف لجنة التنسيق و التنفيذ في افريل 1957 وهناك عين في

وتولى المناصب السيادية فيها وقد ظل وجود عباس على رأس الحكومة المؤقتة بخلق إمتعاضاً في أوساط بعض القادة كما زاد الصراع بين بلقاسم وغريميه بن طوبال وبوصوف المتحالفين ضد مطالبه بتولي رئاسة الحكومة⁽¹⁾.

❖ حادثة عميرة علاوة 10 فبراير 1959، حيث قيل أنه إنتحربإلقاء نفسه من الدور

الخامس لمبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة، أين حدث خلاف بينه وبين بوصوف فأمره بالسفر إلى مراكش قصد التحقيق غير أنه لم يمتثل لأوامره⁽²⁾.

وقد تم تقديم تقرير إلى فرحات عباس خلاصته أن عميرة شتم وزراء الحكومة المؤقتة وبتهم فرحات عباس بالإنحراف عن مبادئ أول نوفمبر⁽³⁾ وحول فرحات عباس التقرير إلى بوصوف يوم 10 فبراير لمقابلة رئيس الحكومة ووصل عميرة لمبنى الحكومة وأخذه رجال بوصوف إلى الدور الخامس، وقد سمع المتواجدون بالمبنى شجاراً شديداً وأصواتاً عالية وفوجئ الجميع بجسم عميرة ملقى بالطريق العام أمام مبنى الحكومة⁽⁴⁾.

وقد اتهم الأمين دباغين⁽⁵⁾ رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بالتسبب في مقتل عميرة علاوة، وأعلن عن إستقالته من الحكومة، كما إستاء كريم بلقاسم من تعاون فرحات عباس مع بوصوف، وتأزمت العلاقات بين الأمين دباغين وفرحات عباس إلى درجة أن يوم

قيادة الواية الأولى ، ثم قائدا أساسيا في شهر ماي 1959 ، ليصبح قائدا للولاية الأولى الى أن استشهد سنة 1959 (بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 527.

(1) مقالاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 122-124.

(2) فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 423.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 485.

(4) فتحي الديب، المرجع السابق، ص 424.

(5) الأمين دباغي: ولد بالعاصمة 1917 ناضل في حزب الشعب منذ صغره إلتحق بالثورة مباشرة بعد إندلاعها، عين عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1957، وعضو بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم وزير للحكومة المؤقتة الأولى زبير، كتاب، المرجع السابق ، ص 7.

10 فبراير لم يمت فيه عمر علاوة فقط وإنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة (1) حيث تسببت إستقالته في توقف إجتماعات الحكومة(2).

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص485.

(2) مقالاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص126-127.

الفصل الثاني

السياسة الديغولية دبلوماسيا

- المبحث الأول: في العالم العربي
- المطلب الأول: على الصعيد المغربي
- المطلب الثاني: في المشرق العربي
- المبحث الثاني: سياسة ديغول في القضاء على الثورة 1962/1960
- المطلب الأول: سلم الشجعان
- المطلب الثاني: تقرير المصير

❖ الفصل الثاني السياسة الديغولية الدبلوماسية

اتخذ ديغول في هذه السياسة ميادين مختلفة، هدف إستراتيجيته العمل على محو الخسائر الدبلوماسية التي تعرضت لها فرنسا المتمثلة في الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة بسقوط أربع حكومات فرنسية وحدث الانقلاب العسكري (التمرد) 13 ماي 1958 م، وعودة ديغول لسدة الحكم والذي سعى لمواصلة خطى سابقه في إشاعة البهتان بواسطة دبلوماسيتها وصحافتها بقصد إظهار الثورة الجزائرية في مظهر ثورة لا قيادة لها.

المبحث الأول: في العالم العربي

المطلب الأول: على الصعيد المغربي :

سعى ديغول إلى محاولة كسر الجبهة المغربية التي أوجدها مؤتمر طنجة في 27-1958/04/29 م والتي جاءت في أعقاب العدوان الفرنسي على التراب التونسي في ساقية سيدي يوسف، وما تبعه من تضامن بين الدول المغربية¹ وهذا إدراكا من ديغول لخطورة مقررات هذا المؤتمر، مما سيمكنه من عزل الحكومة المؤقتة على الصعيد المغربي، واحتواء وتجميد النشاط الدبلوماسي للح م ج ج²، وهو ما سيجرم في شكل ضغوط مغربية وتونسية وتجسد ذلك في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958م.

حيث صادرت شحنة هامة من الأسلحة تضم: 5070 بندقية، 2937 بندقية رشاشة، 20بازوكا، 75رشاشا، 10 ملايين خرطوشة... إلخ، وحتى تنقلات جيش ت وأصبحت مراقبة، كما أقدمت السلطات المغربية على منع عبور وحدات ج ت وعبر منطقة فجيح، وهذا ضغطا منها على الثورة لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات وقورا وتيدكلت.

فقد سعى ديغول إلى تفجير التناقضات بين الجبهة وتونس والمغرب، وما يوضح نجاحه في هذا المسعى هو توصله إلى إحداث شرح في هذا التضامن المغربي. وذلك بجره تونس إلى

¹ هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة، المجاهد، عدد 22، 15 افريل 1958 م.

² أحمد بن فليس، السياسة الدولية للح م ج ج 1962/58 جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1985، ص 12

التوقيع على اتفاقية لتمير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الإحتجاج على تونس باعتباره خرقا لمقررات مؤتمر طنجة.

المطلب الثاني: في المشرق العربي

لقد أظهرت دول المشرق العربي دعمها وتأييدها للثورة الجزائرية، رغم تفاوت أهمية هذا الدعم باختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشرق. و تأتي مصر الناصرية في طليعة الدول المشرقية المساندة باعتبارها متبينة للنضال ضد الاستعمار، و حاملة شعار الوحدة العربية، ثم يضاف النظام الثوري في العراق. فسعى ديغول إلى اتهامها بالضلوع في الثورة وخلق المشاكل في الجزائر، وأيقن بضرورة تحطيم هذه القوة العربية، لكن هذه السياسة الفرنسية في المشرق لم تأت بنتائج ايجابية وفق ما كانت تهدف إليها سياسة ديغول الساعية إلى محاولة تقليص الدعم العربي للحكومة الجزائرية، بل زاد تضامن دولها مع القضية العادلة للشعب الجزائري. خاصة في هيئة الأمم من خلال إعداد مشاريع اللوائح المعدة للمصادقة في الجمعية العامة.

1. تجاه دول العالم الثالث:

أ. تجاه بلدان إفريقيا:

أعلنت الثورة منذ اندلاعها عن بعدها الإفريقي، وهو ما يؤكد المفكر فرانس فانون عندما كتب "التحرر الوطني للجزائر وللجزائر وتحرير القارة الإفريقية" ¹ لذا فقد عملت هذه السياسة الاستعمارية على مكافحة هذا المد التحرري في القارة الإفريقية، عن طريق تطبيق سياسات مرحلية هدفها إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء القارة في إطار المجموعة الفرنسية الإفريقية، وتجريد الثورة من قواعدها الخلفية في إفريقيا.

فاندرج مشروع الاتحاد الفدرالي- الصيغة الجديدة- التي ستربط فرنسا بمستعمراتها، فشل المشروع بسبب تطور حرب الجزائر لكن تمكنت فرنسا من خلق حلفاء لها من دول الغرب الإفريقي المؤيدين لها، لكن لقيت الثورة دعم بعض النظم المعادية للاستعمار،

¹ فرانس فانون، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 152.

فاضطر ديغول بعد ذلك للاعتراف باستقلال دول المجموعة الفرنسية الإفريقية سنة 1960 م ما أدى إلى تنامي الوعي الثوري في إفريقيا، ما ساعد في تشكيل جبهة معادية للاستعمار شكلت مصدر دعم طبيعي لحركات التحرر في العالم الثالث، وفي طليعتها الثورة الجزائرية.

ب. تجاه بلدان آسيا:

تعتبر مهد لتدويل القضية الجزائرية من خلال مشاركة وفد جبهة التحرير بقيادة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد في مؤتمر باندونغ، فشكلت تضامن ودعم قوي ساند القضية الجزائرية، أمام هذا التضامن لم تجد فرنسا أسلوب للمواجهة سوى الاحتجاج والتهديد والضغط، مثلما حدث لحكومة أندونيسيا في 1958 م، فمارست الأجهزة الدبلوماسية والإعلامية الفرنسية حملات تضليل وتعتيم إعلامي في ماليزيا، وهو ما ترجم في بداية الأمر بعدم تضامن الأوساط الماليزية فتطلب ذلك حملة دعائية من قبل الح ج ج، مما أثمر تغيير الموقف الرسمي والشعبي في ماليزيا بمساندة القضية الجزائرية.

ج. في الدول الغربية والاشتراكية:

• في الدول الغربية (الرأسمالية):

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية، بحكم الروابط الحضارية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه التي تربطها بها، وخاصة عن طريق منظمة حلف الشمال الأطلسي أو من خلال منظمة السوق الأوروبية المشتركة.

فأمدت فرنسا بالأسلحة المختلفة كالمروحيات، وساندها دبلوماسيا في هيئة الأمم، وكانت مكانا لنشاط فرنسا الدعائي، وهو ما دفع دباغين لمين للتأكيد في تقريره « حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي، وعلينا أن نجند أكثر الدول الأقرب منا.. »

وعمل الفرنسيون إلى استعمال شتى الطرق لصد المد الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ومن ضمن هذه الأساليب التي لجأت إليها:¹

¹ عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 81-84.

- التدخل لدى الحكومات الغربية لمنع مشاركة ممثلي الح م ج ج في المؤتمرات والندوات من طرف المنظمات الغير حكومية مثلما فعلت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الاشتراكية العالمية الذي انعقد ب هامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959م، شارك فيها مكتب بون للحكومة المؤقتة. لكن مساعدهم خاب وكذلك ملتقى الطلبة في أوت 1959 م بالنرويج لمناقشة موضوع انهيار الاستعمار لكنهم فشلوا.
- انتهاج أسلوب الدعاية المضادة في حال نجاح دبلوماسية الثورة مثلما فعلت في اسكندنافيا حيث أرسلت فرقة من عناصر الاستخبارات، كما قامت بإرسال حوالي 30 أستاذًا في المعهد الفرنسي بستوكهولم للسنة الجامعية 1960/59م، للدفاع عن الأطروحات الفرنسية واستعادة المبادرة.
- اللجوء إلى أسلوب الاغتيالات والتهديدات لتحقيق هدفين، الأول هو التخلص من العناصر النشطة في الثورة مثلما حدث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد ممثل مكتب بون السيد آيت حسن في نوفمبر 1958 م. والثاني هو التأكيد لسلطات البلدان المستضيفة لنشاط المكاتب الخارجية للح م ج ج بأن ذلك يعتبر مصدر مشاكل تهدد أمن وسلامة مواطنيها.

المبحث الثاني: سياسة ديغول في اقضاء الثورة 1960-1962

الاستفتاء حول الجمهورية الخامسة:

قام الجنرال ديغول في آب أوت 1958 بجولة طاف خلالها المستعمرات الفرنسية وعرض عليها الاستقلال¹، وفي 28 سبتمبر 1958 أعلنت الحكومة الفرنسية عن اجراء الانتخابات للدستور الجديد للجمهورية الخامسة²، حيث بد الاقتراع في صباح سبتمبر قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بتجريد بعض في صباح سبتمبر قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بتجريد بعض قوتها لنقل من وقع في أيديها من الناخبين بالقوة في سيارات النقل الحربية إلى مواطن الاقتراع ليجبرو على التصويت بنعم وبعد نهاية الاقتراع صرحت الحكومة الفرنسية أن أهالي الجزائر استتركوا جميعا في الاستفتاء وهكذا كانت نتائج الاستفتاء في الجزائر 96.5% أجابوا بنعم و3.6% أجابوا ب لا وبهذه النتيجة أراد ديغول أن يقول للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر وانما مطاردة أناس خارجين عن القانون وهذا هو الشعب منحني الثقة بأعلى نسبة مئوية³.

- وبعد الاستفتاء، مباشرة قام ديغول بزيارته الرابعة للجزائر منذ عودته إلى السلطة لكي يركز على ما يسمى بمشكلة الجزائر وفي 3 أكتوبر 1958 ألقى ديغول خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الجديد للجزائر يسمى بمشروع قسنطينة⁴.

الذي جاء بناء على تصريح ديغول في 3 أكتوبر 1958 فقد كان يهدف من وراءه ضمان اخراج الجزائريين من دائرة التخلق - ظاهريا بينما كان هدفه الواقعي محاولة تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا⁵، ويعتبر من أهم الأساليب التي حاول من

¹ أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 213.

² عبد الحميد عمراني، جان بول سارتر والثورة، المرجع السابق، ص 124.

³ أزغيدي، المرجع السابق، ص 213.

⁴ عبد الحميد عمراني، المرجع السابق، ص 124.

⁵ لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 97.

خلالها الجنرال ديغول القضاء على الثورة بعد فشله في القضاء عليها سياسيا، وعسكريا¹، من خلال مخطط لمدة خمس سنوات يتم فيها التغيير الجذري اقتصاديا واجتماعيا وأن يكون ذلك للعرب والقبائل وكان ظن ديغول أن مشكلة الجزائريين اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ولهذا فإن وسيلة الاصلاح هذه ستكون الضربة القاسية التي ستلحق بالثورة والثوار.²

وفي 23 أكتوبر 1958 أعلن ما يسمى بوقف القتال والدخول في مفاوضات مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وذلك لوقف الحرب المتوحشة وهذا الاعلان كان في أول ندوة صحفية لديغول منذ استلامه السلطة وقال أيضا بأن جبهة التحرير الوطني حاربت وناضلت بشجاعة في البداية وتدرجيا بدأت تفقد وزنها أمام عظمة القوة الفرنسية وهذا ما جاء به ديغول السياسي الذي سماه بسلام الرجال الشجعان.³

المطلب الأول: سلم الشجعان:

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها عسكريا وسياسيا دفعه إلى اللجوء حرب نفسية بسلم الأبطال⁴، وجاء الاعلان هن هذه المبادرة أو المناورة في مؤتمر صحفي عقده الجنرال ديغول في 23 أكتوبر 1958 حيث قال في "إن معظم رجال الانتفاضة قد قاتلو بشجاعة فليأت سلام الشجعان وأنا واثق من الأحقاد ستزول"⁵، تعبيرا عن عن وهم كبير كان يسكن الجنرال وحاشيته ومفاده أن "باب الاجتهاد" اسند أمام جبهة وجيش التحرير بمجرد عودة الجنرال ديغول فضلا عن سياسة الوسائل الكبرى التي قررها لقطع دبر التمرد⁶، حيث زار الجنرال ديغول مدينة برج بوعريريج وذهب إلى قرية زمورة في قلب جبال

¹ الزبيدي، المرجع السابق، ص 270.

² بورقعه، المصدر السابق، ص 97.

³ عبد الحميد عمراني، جان سارتر والثورة، المرجع السابق، ص 123.

⁴ أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 214.

⁵ رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص

57.

⁶ محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 567.

البيان يوم 28 جويلية 1959 وخطب هناك ووجه نداءه المعروف بسلم الأبطال الشجعان للثورة طالبا منهم تسليم أسلحتهم ورفع العلم الأبيض.¹

والاتصال بسفارتي فرنسا في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام وقد ذكر في مذكراته أنه كان ماضيا في تحقيق السلام في الجزائر²، حيث استهدف ديغول من زيارته لزمورة وتوجيهه ندائه ثلاث أمور هامة:

1. اقناع العالم بأنه اقتحم جبال اليبان رغم كونها منطقة مهمة وهذا يعني أن الثورة ضعفت وأن جنود جيش التحرير على وشك الانتهاء والاختفاء بالقتل أو الموت جوعا أو الاستسلام.

2. اقترابه من مراكز الثورة الحساسة واسماع صوته للثوار بصفة مباشرة حتى يستسلموا ويسلموا أسلحتهم³، كما أراد ديغول بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق فتنة في وسط الجيش بتعمده أسلوب الاغراء.⁴

3. تشجيع الخونة وأعداء الثورة وطمأنتهم على مستقبلهم وعلى قوة فرنسا وقدرتها على حمايتهم⁵، ولما فشلت القيادة الفرنسية في ذلك أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يحتاجون للسلم ولا يرويدونه.⁶

وكان الهدف منها هو مناورة وتغليب الرأي العام في الجزائر وفي العالم واخماد نار الحرب واستمرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتنفيذ الهدف المسطر له والمتمثل أساسا

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19- و 20 الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 163.

² عبد القادر خليفي، سياسية ديغول من خلال مذكراته، مذكرات ديغول، ص 227.

³ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19- 20، المرجع السابق، ص 163.

⁴ لحسن أزغيدى، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 215.

⁵ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 163.

⁶ لحسن أزغيدى، المرجع السابق، ص 215.

في الاحتفاظ بالجزائر في الاطار الفرنسي مهما كلف ذلك من ثمن وبكل الوسائل فزرع بذور الانقسام بين الثوار والشعب الجزائري وبين القادة والثورة مع بعضهم البعض.¹ كانت قناعة ديغول بأن انتفاضة الجزائر، بتحريض من الشيوعية والناصرية فكان قراره في الأخير بعد مجيئه إلى الحكم هو، إضعاف حركة الثورة وذلك بإرسال نداء إلى الثوار دعاهم من خلاله إلى وضع السلاح عن طريق مشروع سلم الشجعان وذلك حتى يحفظ مكانته كقائد لدولة الفرنسية لهذا لم تكن فكرة مشروع السلم مجرد نداء فقط بل كان عبارة عن سياسة موجهة إلى التعامل مع جيش التحرير ولجوء ديغول إلى البحث عن طرف لايجاد اتصالات محلية².

وهذا كان مشروع مسلم على الطريق الديغولية يهدف إلى افراغ الثورة من محتواها أو على الأقل من المعنى الذي كان يتصوره عن الثورة في اطاره بدعوة الشعب والثوار إلى جزائر الرفاهية والسلم والفرنسية³.

حيث حاول استغلال أسر الرائد رابح عز الدين زراري⁴، عضو مجلس الولاية الرابعة في 17 نوفمبر لإقناعه باختيار سلم الشجعان واستعماله بعد ذلك لحمل رفقائه في مجلس الولاية على تبني نفس الموقف⁵.

وقد أحدث تصريح ديغول حول مشروع سلم الشجعان ردود أفعال كثيرة تحول اتجاه السياسة الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية.

¹ ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830، 1962، دار الغرب، الجزائر، 2005، ص292.

² الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد14، المرجع السابق، ص114-115

³ الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 114، 115.

⁴ محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 568.

المطلب الثاني: تقرير المصير

وبعد مضي أكثر من سنة على استلام الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية في فرنسا أعلن اعترافه بحق الجزائر في تقرير مصيرها¹، وفي 16 سبتمبر 1959 أعلن في خطابه المشهور حق الجزائريين في التعبير بحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم وأكد ديغول في ذلك الخطاب التاريخي أن سياسته تقوم على أساس السماح للجزائريين أن يختاروا وبحرية مستقبلهم السياسي.²

ولعل يظهر من حسن النية أمر بإطلاق سراح سبعة آلاف مسلم كانوا موقوفين بالجزائر وخفضت أحكام الاعدام وتم نقل الزعماء الخمسة المعتقلين³، من سجن الصحة إلى جزيرة - ايكسن وأفرج عن مصالي الحاج، الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا⁴، وبعد خطاب ديغول حول تقرير المصير في سبتمبر (أيلول) 1959⁵، بدأت المظاهرات ضد ديغول وحكومته يوم الأحد 24 يناير 1960 والتي كان القصد منها إجبارها على التراجع بشأن تقرير المصير وتعيين الجنرال شال، على رئاسة الجمهورية بدلا من ديغول إذا اقتضى الأمر ذلك.⁶

غير أن لجوء ديغول إلى سياسة حق تقرير المصير لم يكن هدية قدمت لثورة الجزائرية بقدر ما كان عملا اضطراريا دفع اليه الجنرال ديغول بعد أن أبدى ضباط سامون

¹ زعبي لحسن، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 214.

² بحوش عمار، المرجع السابق، ص 435.

³ الخمسة المعتقلين: رايح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، زيري تاريخ الجزائر المعاصر ص 134.

⁴ عبد القادر خليفي، سياسة ديغول في الجزائر من خلال مذكراته، ص 227.

⁵ عبد الحميد براهيمي، في أصل الازمة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص 65.

⁶ بحوش عمار، المرجع السابق، ص 441.

في الجيش الفرنسي معارضتهم لخطط شال ورأوا فيه مشروعا استهلك ولم يعد قادرا على اخماد الثورة.¹

كما أحاط ديغول مشروعه بقيود وشروط كادت تجعله مستحيلا وقال ديغول أثناء عرضه للمشروع، "أطلب من جبهة الى الجزائريين في ولايتهم الاثني عشر أن يعبروا عما يريدون من مصير في آخر الأمر وأنا أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على اختيارهم"، حيث أراد من خلال عرضه للمشروع أن يعترف بحق المصير للجزء الشمالي للجزائر فقط، وبهذه الطريقة عمد ديغول إلى تقسيم الجزائر وبرر ذلك في مشروعه بعدم وجود وحدة جزائرية على مر العصور²، وأفرغ مبدء تقرير المصير من مدلوله الجوهرى وما منحه الجنرال بيد استرده باليد الأخرى فقد صرح أن مصير الجزائريين يهني الجزائريين وحدهم لكنه في الوقت نفسه كلف جيشه بإجهاض الانتفاضة الوطنية وفرض نظام سياسي على الجزائر يختاره هو وحده³، وكانت أول خطوة في الطريق الجديد هي استفتاء الشعب الفرنسي حول موافقته أو عدم موافقته على تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم ولم يكن ذلك في الحقيقة سوى تمثيل لأن الإعلان عن حقه الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه قد تم بسم فرنسا في اليوم 1959 وهكذا جعل الجنرال ديغول اللجوء إلى التفاوض مطلبا حيويا.⁴

وقد عبر توفيق المدني عن ذلك بقوله " إن حكومة فرنسا اليوم تراودنا اليوم على أنصاف حلول، تريد فرنسا أن توقف الحرب دون شروط، مقابل اعترافها لنا باستقلال داخلي واسع ضمن المنظمة الترابية الفرنسية.⁵

¹ علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، ص 188.

² أزغيد لحسن، المرجع السابق، ص 218.

³ فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبية لنشر، الجزائر، 2005، ص ص 26-27.

⁴ محمد العربي الزبيرى، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 158.

⁵ توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 241.

حيث جاء في خطابه الشهير شروط من بينها، وقف القتال وأن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات لكن خلالها يجري استفتاء حول اختيارهم مصيرهم بين الانفصال والاندماج أو المساواة¹، كما عمد الجنرال ديغول خلال المفاوضات الأولى التي جرت في مولان عام 1960 بين الحكومة الفرنسية وأحمد بو منجل ممثل الحكومة المؤقتة إلى فتح مفاوضات سرية أخرى موازية مع بعض القادة العسكرية من بينهم سي صالح يوم 10 جوان 1960.² ومن الواضح أن الغاية من الاتصالات التي أجراها ديغول مع قيادة الولاية الرابعة هي تفجير الثورة الجزائرية من الداخل عن طريق خلق انشقاق بين قادة الثورة في الداخل والخارج بحكم أن قيادة الخارج لم تكن على دراية بهذه الاتصالات طبعاً هذه لمحاولة باءت بالفشل.³

لكن هؤلاء القادة توحدوا واتفقوا على اعتبار جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهي المؤهلة لإجراء أي تفاوض مع فرنسا عكس ما كنا يتصوره ديغول من خلال تفاوضه مع قادة الولاية الرابعة.⁴

حيث أن النضال البطولي لشعب الجزائري والضغط الدولي ألزما ديغول باقتراح اجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية وستظهر الاتصالات الأولى بين ممثلي ديغول وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اختلافات أساسية وهذا في مولان.

¹ أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 217-218.

² لطفي خولي، المرجع السابق، ص 33.

³ لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 55.

⁴ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 441.

الفصل الثالث

دور الحكومة المؤقتة في مجابهة سياسة ديغول

- المبحث الاول: رد فعل الحكومة المؤقتة على سياسة ديغول
- المطلب الاول: رد فعلها من سلم الشجعان
- المطلب الثاني: رد فعلها من تقرير المصير
- المبحث الثاني: دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات
- المطلب الأول: المفاوضات الغير رسمية .
- المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية.

الفصل الثالث: دور الحكومة المؤقتة في مواجهة سياسة ديغول:

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بمثابة ضربة قوية للاستعمار الفرنسي حيث جاءت في المرحلة التي صمم فيها ديغول على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا مستعملا في ذلك شتى الأساليب السياسية والعسكرية لتحقيق الاندماج. حيث اعتمد ديغول على أسلوب الترغيب واللين والرغبة في إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري، دون أن ينسى الاعتماد على أسلوب التهيب والقتل والتعذيب، إلا أن الحكومة المؤقتة كانت له ولمشاريعه بالمرصاد وحاولت إفشال كل مشروع يطرحه ديغول كما واجهت سياسته الإجرامية بمضاعفة العمليات العسكرية والفدائية وتوعية الشعب الجزائري كما عملت على فضح جرائمه على الصعيد الدولي في كل مناسبة تتاح لها.¹

المبحث الأول: رد فعل الحكومة المؤقتة من سياسة ديغول

بعد إعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة تصاعدت عمليات جيش التحرير وامتدت الحرب إلى أرض فرنسا واصبحت الحكومة الفرنسية في حرج من ذلك.² حيث قامت عناصر جيش التحرير بأربع وخمسين عملية تخريبية في مناطق أخرى من الولاية الخامسة حيث اسفرت هذه العمليات عن قتل 127 فرنسيا وإحراق ثمانية وعشرون ضيعة واقتلاع 1440 شجرة وإتلاف سبع وسبعون من الكروم كما ألحقت أضرارا بمعلمين لتوليد التيار الكهربائي وتحطيم العديد من العربات العسكرية بواسطة الألغام³ كما اهتدى جيش التحرير إلى إيجاد طرق لعبور خطي الموت الذي عملت فرنسا على وضعه لعزل الثورة وخنقها في الداخل وعدم وصول صوتها لخارج وتصدير قوافل السلاح حيث كانت وسيلة العبور تمثل في تجنس المجاهدين للأسلاك وحقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية ثم الاهتداء إلى فكرة أخرى وهي حفر أنفاق والمرور من خلالها ورفع

¹ أزغيدى محمد لحسن (مؤتمر)، المرجع السابق، ص 173.

² أزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق، ص 192.

³ أدريس خضير، المرجع السابق، ص 272 - 273.

الأسلاك بواسطة أخشاب وكانت العملية تتم ليلا لخطورتها ثم توصل جيش التحرير ولي عملية قطع الأسلاك وإزالة مفعول الألغام بواسطة الآلات الحديثة.¹

وقد تجلى رد فعل الحكومة المؤقتة ما قامت به جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة وبرهنته للعدو على قدرة الجزائريين في الدفاع على حقوقهم وانتزاع استقلالهم حيث قام المجاهدون من 13 إلى 21 أكتوبر 1958 بعمليات واسعة النطاق عبر كل أرجاء الولاية فوقعت اشتباكات في كل مناطقها وخلفت 740 قتيلا من جنود العدو وجرح 4502 وتحطيم أربعة عشر عربة عسكرية وإسقاط ثلاث مروحيات وفي هذه الاشتباكات تحصل جيش تحرير الوطني على غنائم تمثلت في 154 قطعة من الأسلحة المتنوعة وكمية معتبرة من القنابل والذخائر المتنوعة²، كما رفض الجزائريون مشروع قسنطينة بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعة، حيث ، فلقد رفض الفلاحون الهكتارات من الأراضي التي منحت لهم كما رفض الجزائريون تلك الوظائف التي منحت لهم وهذا ما أدى الى فشل مشروع ديغول في قضائه على الثورة بالمشاريع الإصلاحية والإغرائية التي كانت تهدف إلى تحقيق الاندماج وخلق طبقة متميزة تحكم جزائر الغد.³

المطلب الأول: رد فعل الحكومة المؤقتة من سلم الشجعان:

اعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة الديغولية من قبيل زعزعة لصفوف الشعب الجزائري ومشروعاً خادعاً فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقة خاصة مشروع غي موليه لأن هذا الأخير لم يجرء على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام في حين فعلها الجنرال ديغول.

¹ الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 187.

² ادريس خضير، المرجع نفسه، ص 172-173.

³ نفسه، ص ص 175-176.

فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة لمشروع ديغول أصدرت بيانا أعلنت فيه عن رفضها لمقترح ديغول الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية وجدد عرضه بالتفاوض معها باعتبارها ممثل الشعب الجزائري.¹

فقد استطاعت الثورة أن تكشف حقيقة ما ينويه ديغول بتحديد شروط الصلح فقد جاء في رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان ما يلي:

لا للصلح إلا على الشروط التالية:

1. التوجه للحكومة المؤقتة وهي ممثلة الشعب بسم مجلس الثورة.
2. الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.
3. فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.
4. إعلان إيقاف إطلاق النار على هذه الخطط.²

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع إما يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة المؤقتة أو استمرار الحرب.³

وقد أكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أنه يؤكد على رفضه التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري⁴، حيث أحدث تصريح ديغول حول مشروع سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958 ردود أفعال كثيرة اتجه تحول السياسة الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية وطرحه لصيغة التفاوض حسب طريقته وقد رفض فرحات عباس في 25 أكتوبر 1985 اقتراح عملية توقيف إطلاق النار باعتبار أن القضية الجزائرية ليست قضية عسكرية فقط بل سياسية ومشكل الجزائر يجب أن يطرح بصفة شاملة⁵، إذ أن مفهوم جبهة التحرير الوطني للمشروع بمعنى الاستسلام وقد ردت بفضح الموقف وطالبت بمفاوضات نزيهة.⁶

¹بوضرية، المرجع السابق، ص ص 90-89.

²أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 215.

³أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 215.

⁴بوضرية، المرجع السابق، ص 90.

⁵الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة "مخطط شال"، المصادر، العدد 14، المرجع السابق، ص 114.

⁶مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 378.

أما السلطة الفرنسية لما فشلت في مشروعها هذا أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يريدون الجنوح للسلم، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول: هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدا عن الأخطار فالكفاح بدون أصل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.¹

المطلب الثاني: رد فعل الحكومة المؤقتة من تقرير المصير:

بعد اعتراف فرنسا بحق الشعب في تقرير المصير بالنسبة لجبهة التحرير الوطني انتصارا وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة في تحقيق المزيد من الانتصارات في المجال الدبلوماسي وقد لخصت قولها إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان الثورة وهي قضية تقرير المصير قد حلت بموقعين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية لأول مرة عن إقرارها بفرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة المؤقتة قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة.²

- وعلى وقع ما كانت تعيشه الحكومة المؤقتة عشية إعلان ديغول لمشروعه حول تقرير المصير في الجزائر أين كانت تعاني من قيادة منقسمة على ذاتها فارقة في الصراعات الداخلية³، وهذا ما عبر عنه العقيد علي كافي⁴، بقوله منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس وهو يشعر بالتذمر - الأمين دباغين - وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث شرخ ولكن المناقشات تكرست واللهجات تباينت والمواقف تتافرت والمبادئ

¹ أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص ص 192 - 193.

² زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 134.

³ محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954 - 1962، ت كميل قيصر داغر، ط1، دار الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 134.

⁴ علي كافي: من مواليد مدينة "الحروش سكيكدة مناضل في حزب الشعب من قادة المنطقة الثانية بعد اندلاع الثورة أصبح أصبح قائدا للولاية الثانية بعد سنة 1957 أصبح سفير للثورة في القاهرة سنة 1961 ثم سوريا 1962 تولى عدة مناصب سياسية آخرها رئيس المجلس الأعلى للدولة 1992 - 1994. زبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 192.

تصبغت وصيحت نوفمبر خنقت فانعدم الحوار بينه وبين القيادة وخاصة عباس وكريم فأخبرهم بالاستقالة قبل 15 مارس 1959.¹

ثم بعث بها في ذات التاريخ، وفي ظل هذا الصراع تقرر الاحتكام إلى العقداء العشرة.² وفي هذا الظرف العصيب الذي تمر به قيادة الثورة جاء خطاب ديغول الذي يعترف فيه بحق تقرير المصير للشعب الجزائري ما وضع الحكومة المؤقتة أمام امتحان عسير لإثبات قيادتها لثورة وتمثيلها للشعب الجزائري³، حيث اتصلت عدة شخصيات فرنسية بالحكومة المؤقتة لشرح وتوضيح أهداف هذا التصريح لكنها لم تحاول أن تفتح معهم النقاش لأنهم لم يكونوا معتمدين من الحكومة الفرنسية⁴، وهذا ما برز خلال الاجتماعات التي عقدت للتدارس والرد على اقتراحات ديغول حيث تم عقد سبعة اجتماعات يومية - من 20 إلى 28 باستثناء يوم 23 سبتمبر 1959 ثلاث منها مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقداء أيام 20، 21، 27 سبتمبر عينة مناقشة كل جوانب مقترح ديغول ثم صياغة الرد المناسب وفي هذا قامت الحكومة المؤقتة بعدد الاستشارات الداخلية والخارجية ما جعلها تستغرق 12 يوما للرد على مقترحات الجنرال ديغول.⁵

كما أصدرت جبهة التحرير قبيل ذلك بيان في 18 سبتمبر 1959 لتعبير عن موقفها من مشروع ديغول وقد جاء في البيان ما يأتي: إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير يكفيه لا تقر حسابا لهذه الحقائق وتهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات

¹ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل سياسي إلى عسكري، 1948-1962، دار القصة، الجزائر، 1999، ص 164.

² العقداء العشر: عبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولى، علي كافي عن الولاية الثالثة، محمد يزروان، وعن الولاية الرابعة سليمان صادق، وعن الولاية الخامسة بودعن بن علي، هواري بومدين (القيادة الغربية)، محمد سعيد (القيادة الشرقية) الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة (زبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 309).

³ علي كافي، المصدر السابق، ص 165.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات من القرنين التاسع والعشرون، المرجع السابق، ص 326.

⁵ عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 95-96.

عنصرية ودينية وبهذا البيان استطاعت جبهة التحرير أن توضح لديغول بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدته تراه.¹

وبعد هذا البيان أدرك الفرنسيون أنهم لم يعد بإمكانهم قهر الجزائريين أو الاحتيال عليهم بالمكر والخديعة وذلك لشعورهم بالمسؤولية.²

وقد ظل ديغول على موقفه المؤمن بأن الجزائريين لا يمكنهم التخلي عن فرنسا إلى أن اصطدم بحقيقة الأوضاع في الجزائر خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ومع ذلك ظل يناور على خلق القوة الثالثة والبحث عن حل سياسي صوري لا يحقق الاستقلال الحقيقي للجزائر ولا يكرس مبدئ السيادة التامة الذي تسعى جبهة التحرير لتجسيده.³

حيث خرجت مختلف شرائح المجتمع الجزائري في مظاهرات شعبية عارمة في الشوارع والساحات العامة عبر مدن الجزائر لتأكيد على مبدء تقرير المصير للشعب الجزائري و ضد سياسة ديغول الرامية إلى ابقاء الجزائر جزء من فرنسا في اطار فكرة الجزائر جزائرية⁴، وجاء هذا الحوار بمثابة صدمة للأوربيين الذين أدركوا أنهم يمثلوا الأقلية في الجزائر، كما عبرت مظاهرات 11 ديسمبر عن تمسكها بقيادة جبهة التحرير الوطني والمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية⁵، وكانت هذه المظاهرات حاسمة من خلال إقامة الدليل للحكومة الفرنسية أنها لا توجد أي قوة سياسية بالجزائر تتمتع بثقة الشعب ما عدا جبهة التحرير الوطني كما أنها دفعت المستعمر إلى الظهور بمظهره الحقيقي⁶ وتمثلت هذه المظاهرات والمصادمات الأوربيين والمسلمين في استشهاد 90 مسلم جزائري وجزائرية و وفاة 6 أوربيين وإصابة 317

¹ أزغيدى لحسن، المرجع السابق، ص 219.

² أدريس خضير، المرجع السابق، ص 295.

³ عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 381.

⁴ مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر، المرجع السابق، ص 410.

⁵ صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 390.

⁶ محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دار مدني، 2008، ص 227.

مسلم جزائري بجروح و53 من الأوربيين في الجزائر العاصمة أما في وهران فقد استشهد 18 مسلم ومسلمة وجرح أكثر من متظاهر من الطرفين.¹

وقد كانت هذه المظاهرات برهاناً للجنرال ديغول بأن الشعب الجزائري مع الثورة قلباً وقالبا والذي يجعل العدو يعدل عن الحل العسكري والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني²، حيث أدى ذلك إلى اعتراف ديغول بأن الفئة المسلمة لها الحق في الاستقلال وأنها ستحصل عليه عاجلاً أو آجلاً.³

¹ أعمار بوحوش، المرجع السابق، ص 449.

² غالية عبد القادر، محطات تاريخية من حياة الثورة التحريرية أحداث وأحاديث منسية، ط1، المؤسسة الصحفية بالمسيلة، ص 145.

³ محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 227.

المبحث الثاني: دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات

المطلب الأول: المفاوضات الغير رسمية:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصالات مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف فرنسا رسمياً بالجبهة كطرف محارب وتتدخل معها في مفاوضات رسمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيه بالرسمية هو محاولة للمساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال قادة الثورة كانوا يؤكدون في كل مرة على مواقف الثورة الثابتة التي حددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام ولقد تمت الاتصالات على الوجه التالي:¹

كان أولها بالجزائر بفضل أنجري ماندور، حيث عقد لقاء سري بين عبان رمضان وبن بن خدة مع مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956 إلا أن هذا اللقاء لم يحقق أي نتيجة بفعل نوايا السلطات الفرنسية وإرادتها الجادة وكان الهدف منها هو التعرف على هوية الثوار ومطالبهم فقط.²

ثم الاتصال في 12 أبريل بالقاهرة عندما اجتمع جوزيف بيغار النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بالسيد محمد خيضر³ ممثلاً لجبهة التحرير الوطني.⁴ إن محمد خيضر مسؤول البعثة رفض المقترحات الفرنسية خاصة منح⁵، الاستقلال الداخلي هذا اللقاء دام حوالي شهر إلا أنه فشل لتباعد روى الفريقين كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين محمد يزيد وأحمد فرانسيس⁶، وبيركوميس الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي

¹ أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 261.

² بوضرية، المرجع السابق، ص 117.

³ محمد خيضر، من مواليد 13 مارس 1912 في عاصمة الجزائر، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946 أعقل مع بن بلة ورفقائه يوم 20 أكتوبر ولم يطلق سراحه إلا بعد الحرب وأصبح كاتب عام بجبهة التحرير الوطني (محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات، المصدر السابق، ص 190).

⁴ أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 261.

⁵ بوضرية، المرجع السابق، ص 118.

⁶ ولد سنة 1912 بغليزان، دكتور في الطب، التحق بالثورة رفقة فرحات عباس 1955 عين وزير المالية للحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم عمل في الدبلوماسية (عبد القادر فرحات، المرجع السابق، ص 279).

الفرنسي الذي يرأسه غي موليه وذلك يوم 21/ جويلية/ 1956 في بلغارد¹، أما اللقاء الثالث فكان في 2 أيلول (سبتمبر 1956 بروما بين السادة محمد خيضر ومحمد يزيد²، وعبد الرحمان كيوان³، عن جبهة التحرير الوطني وكازيلويبرهيريرو عن الجانب الفرنسي⁴، أين عرض الوفد الفرنسي فكرة الإستقلال الداخلي للجزائر بحيث تكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير شؤون البلاد غير أن وفد جبهة التحرير رفض هذا العرض واقترح تقديم الضمانات السياسية الضرورية مقابل قبول وفق إطلاق النار.⁵

لقاء خيضر وكومين بالقاهرة وبريوني، فيما بعد هذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس والذي ألغى بعد اختطاف طائرة الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956، بواسطة الطيران الفرنسي.⁶

ثم توقفت هذه المفاوضات السرية بين الطرفين منذ خريف 1956 ولم يتماستئنافها إلا بعد مجيئ الجمهورية الخامسة التي عين على رأسها الجنرال شارل ديغول⁷، ومع وصوله

¹ بن يوسف بن خدة، اتفاقية ايفيان، المصدر السابق، ص 15.

² كان عضو في حزب الشعب عند ما ذهب إلى فرنسا عام 1945 ثم كاتب عام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب الشعب أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة الجزائرية 1958-1962 ثم عضو في المجلس الوطني ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير 1979-1984 (ينظر: حميد عبد القادر، فرحات المجرع السابق، ص 297).

³ عبد الرحمان كيوان: (كان محاميا وعضوا في حزب الشعب ثم عضوا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954 نادى بالاستقلال الذاتي وكان آخر من انظم إلى جبهة التحرير الوطني شارك في لمفاوضات مع مبعوثي غي موليه 1956 وعين سفير للحكومة المؤقتة في بكين 1961 (أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات، المصدر السابق، ص 184).

⁴ أرغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 261.

⁵ خثير عزيز، الاتصالات والمفاوضات السرية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، المجلد التاسع، العدد3، ديسمبر، 8/20 ص 383.

⁶ بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 16.

⁷ خثير عزيز، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص 383.

إلى السلطة بددت الاتصالات السرية من جديد بين قادة جبهة التحرير الوطني ومبعوثي ديغول لعبد الرحمان فارس¹، إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف الطرفين².

وبعد خطاب 16 سبتمبر 1956 حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين وأعضاء الحكومة المؤقتة كما تم اللجوء الفرنسي إلى الوساطة التونسية لدفع الحكومة المؤقتة لقبول عقد اتصالات تمهيدية للمفاوضات الحقيقية كما عقد أحمد بومنجل³ في 10 أكتوبر 1959م لقاء مع أحد القساومة الفرنسيين وعمد ديغول خلالها إلى فتح مفاوضات سرية أخرى موازية مع بعض القادة العسكريين كان أبرزهم سي صالح⁴ أحد القادة في الداخل لكن المؤامرة فشلت إذ أسرع جيش التحرير إلى العمل على محاصرتها وتحطيمها⁵.

من خلال ما سبق يبدو جليا بأن سنتي 1955-1956 قد حفلت بالعديد من المحاولات واللقاءات والاتصالات السرية التي قامت بها الحكومة الفرنسية مع الجزائريين ولا سيما مع قادة الثورة والتي كانت في ظاهرها تمثل المساعي الفرنسية لا يحاد حل أو تسوية سلمية للحرب التي كانت دائرة في الجزائر إلا أنها في الحقيقة كانت تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين وإيجاد مفاوضات محتملين تقبل بهم فرنسا كطريف تعمل وتتفاوض معه لإعادة حالة السلم في الجزائر.

¹ عبد الرحمان فارس: من مواليد أقبوا منطقة القبائل الصغرى سنة 1911 أنهى دراسته الابتدائية في بجاية عمل ككاتب ضبط في سيدو في الغرب الجزائري ثم عمل موقفا في القل التحق بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي وأنتخب 1945 نائبا بالمجلس التأسيسي، طالب بالإدماج فحكمت عليه جبهة التحرير الوطني بالإعدام 1948، انظم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957، ألقى عليه القبض ولم يطلق سراحه إلا ليرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة (زبيري، معاصر، المرجع السابق، ص 197).

² عمر بوضرية، المرجع السابق، ص 121-122.

³ أحمد بومنجل: ولد في 22 أبريل 1906 من منطقة في تيزي وزومناظل في نجم شمال إفريقيا ثم ضرب الشعب الجزائري (PPA) ثم عضو في المجلس الوطني للثورة في سبتمبر 1959 نائب محمد الصديق بن يحي في الحكومة المؤقتة ومفاوضات 960 (أنظر: Achourcheurfi, of, cit, P127).

⁴ زعموم محمد صالح: من مواليد عين طابة 29 نوفمبر 1928 انخرط في المنظمة الخاصة، حكم عليه بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية سنة 1956 عضو مجلس الولاية الرابعة، ثم خلف سي محمد بوقرة على قيادة الولاية 1957 أصبح عضو المجلس الوطني لثورة سنة 1959م أصبح القائد السياسي والعسكري للولاية (أنظر: Achourcheurfi, P182).

⁵ لطفي طولي، المرجع السابق، ص 33.

ومن جهة أخرى كانت ضده المفاوضات عبارة عن محاولة لجس النبض بين القادة الثوار واختبار مدى تمسكهم واتحاد موقفهم.¹

1. محادثات مولان:

وبعد الخطاب الذي ألقاه ديغول في 14 جوان 1960 الذي دعى فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس من أجل ايجاد نهاية مشرفة للمعارك والذي قال فيه: إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة وأعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي ما تزال جارية ونفصل في مصير الأسلحة وتضمن آمال المحاربين" فأجبتة الحكومة المؤقتة بقبولها العرض وقررت إرسال مبعوثين إلى باريس وهو ما محمد الصديق بن يحي²، وأحمد بومنجل.³

ولم تعاملها الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضات بل عاملتها على أساس مستثمرين وعزلتها في مقر عمالة مولان حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة.... الخ، وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساواة مع إطارات الولاية الرابعة⁴، من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة فقط والحكومة المؤقتة لا تدري شيئا عن ذلك.⁵

وكان ديغول يريد فرض شروطه على جبهة التحرير الوطني لوقف القتال وكان يسعى لخلق الثورة عسكريا ويخطط لخلق القوة الثالثة، إلا أنه وبعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960

¹ عزيز خثير، المرجع السابق، ص 383.

² محمد الصديق بن يحي: مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955 عضو في أول مجلس وطني لثورة الجزائرية كان من المفاوضين في إيفيان يشغل عدة مناصب أهمها وزير الاعلام ثم التعليم العالي ثم المالية في عهد بومدين (أنظر: زيبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 150).

³ يحي بوعزيز، ثورات في القرنين، المرجع السابق، ص 327.

⁴ الولاية الرابعة: إحدى الولايات الستة التي انبثقت من التقسيم الذي نصت عليه قرارات مؤتمر الصومام 1956 والتي حددت معالمها وامتداداتها الجغرافية وتضم في مجملها المنطقة الساحلية الوسطى وسهل متيجة إضافة إلى مناطق جبال الأطلس والتيطري والظهرة وسهول الشلف (أنظر: الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال المصادر، المرجع السابق، ص 105).

⁵ يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 19.

تأكد من تمسك الشعب الجزائري بمطلب الاستقلال وبجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي فقرر الإسراع لإيجاد حل للقضية الجزائرية وأعطى استفتاء الشعب الفرنسي في 8 جانفي 1961 الضوء الأخضر لديغول للدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني.¹

2. لقاء لوسارن 20 فيفري 1961:

وبعد مرور شهرين على ذلك الأحداث جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائر وفرنسا بلوسارن- سويسرا- يوم 20 فيفري 1961 بين جورج بومبيد² برفقة برونودولاس من من الجانب الفرنسي ومن الجانب الجزائري الطيب بو لخروف، وأحمد بومنجل ولم يمثل لويس جوكس، الجنرال ديغول حتى لا تمنح هذه الاتصالات الصبغة الرسمية وتمثلت النقاط التي أثارها مبعوثوا فرنسا:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات تقرير المصير.
- جنسية الأقليات الأوربية .
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات وتمثيل الأقليات.³

وقد حصل توافق في هذا اللقاء بين الوفدين على الاستمرار في المفاوضات وعقد لقاء آخر في نويشتال يوم 5 مارس ولكن الطرفين اختلفا خلال اللقاءين على الكثير من النقاط.⁴

¹ مقالاتي، المرجع السابق، ص 443.

² جورج بومبيد: موظف سامي في الحكومة الفرنسية سيسبح رئيس للوزراء في 13 أبريل 1962 إلى غاية 1 جويلية 1968 ثم انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية 15 جوان 1962 بعد انسحاب شارل ديغول من الحكم توفي في 1974. (بوضربة، المرجع السابق، ص 119).

³ بن يوسف بن خدة، الجزائر في إيفيان، المصدر السابق، ص 19.

⁴ مقالاتي، المرجع السابق، ص 444.

موقف فرنسا	موقف جبهة التحرير
- الاستقلال الداخلي.	- السيادة الكاملة
- الصحراء مبتورة من الجزائر.	- الوحدة الترابية للجزائر تشمل الصحراء.
- تفكيك الجزائر إلى وحدات عرقية .	- وحدة الأمة الجزائرية.
- دائرة مستديرة.	- جبهة التحرير الوطني هي المحاور الوحيدة.
- الهدف	- وقف إطلاق النار. ¹

وقد تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقفها ورفضت الفصل بين وقف القتال وضمانات تقرير المصير كما رفضت الهدنة التي تصب في نفس سياق سلم الشجعان، وفكرة تجزئة التراب الوطني.²

رغم انتهاء اللقاء الأول بدون التوصل إلى نتيجة تذكر إلا أن الطرفين أعلنوا في 30 مارس عن إجراء مباحثات علنية بإيفيان بتاريخ 7 أبريل 1961 ولكن هذه المباحثات لم تجري وألغيت من طرف جبهة التحرير الوطني احتجاجا منها على سيادة ديغول الرامية إلى استدراك أطراف أخرى في المفاوضات خاصة بعدما كشف لويس جوكس في 31 مارس 1961 عن نية بلاده في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) ضمن قائمة المتفاوضين.³

¹ رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونه للبحوث والدراسات، 2012، ط1، ص 429.

² بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، المصدر السابق، ص 20-21.

³ الزبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص 227.

في يوم 22 أبريل حدث انقلاب عسكري¹ للإطاحة بحكم ديغول و فشل الانقلاب لدخل الفرنسيون والجيش الفرنسي في مواجهة دموية وقد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظامه وبلده وانقسمت فرنسا إلى شقين: أنصار ومعارضين التفاوض وبالتالي أرغم ديغول على حل الأزمة الفرنسية في غمار حرب أهلية وهكذا تخلى في النهاية عن اشتراك الحركة المصالية أو اي تيار آخر في التفاوض واستدعت الحكومة المؤقتة للسير إلى الأمام.²

المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية:

وبعد فشل مفاوضات لوسارن وإزاء اصدار الحكومة المؤقتة على مواقفها الواضحة، اضطر الجانب الفرنسي إلى التراجع و تم الاتفاق بينهما على الشروع في محادثات افيان.

1. مفاوضات افيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961.

ولقد انطلق الوفد الجزائري الذي سيتفاوض مع فرنسا من مطار العوينات بتونس نحو سويسرا في 18 ماي 1961 وفي 20 ماي انتقل المفاوضون إلى مدينة افيان³، وتألف وفد جبهة التحرير من السادة: كريم بلقاسم، الطيب لحروف وأحمد فرانس وعلي بومنجل وقد ترأس الوفد الفرنسي جوكسرينيشا والجنرال جان فكتور سميون⁴، وناقش الطرفان عدة قضايا طرحها الوفد الفرنسي كمشكلة الأقلية الأوروبية وتقسيم الجزائر وفصل الصحراء وكان الطرف الفرنسي يحاول املاء شروطه الخاصة بحقوق الأوربية وفصل الصحراء وأمام تمسك

¹ الانقلاب العسكري: هو انقلاب تزعمه الجنرال شال مع الجنرالات جوهر وسلان وبمشاركة مجموعة من العقداء أمثال قاردا، أركو وكان الهدف من الانقلاب فصل الجزائر عن فرنسا لمدة ثلاث أشهر يتولى خلالها القضاء على جيش التحرير الوطني وعلى شبح الجزائر المستقلة كي لا يبقى في التاريخ سوى الجزائر الفرنسية لكن ديغول أفضل المؤامرة في غضون ثلاث أيام (زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 162).

² يوسف بن خدة، اتفاقية افيان، المصدر السابق، ص 24.

³ رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 161-162.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات من القرنين، المرجع السابق، ص 322.

الطرفين بموقفهما اقترح الطرفان تعليق المفاوضات وقد عرض كريم بلقاسم في مؤتمر صحفي بجنيف أسباب تعليق المفاوضات رابطا إياها أساسا بقضية الصحراء.¹

إن الوفد الجزائري حقق مكاسب مهمة يمكن تلخيصها في نقاط التالية:

- اتسام المفاوضات بطابع الرسمي.
- تحديد نقاط الاختلاف بين الطرفين.
- اعتراف فرنسا باجبهة التحرير الوطني ممثل شرعيا للشعب الجزائري.²

2. لقاء لوگران 20 جويلية 1961:

بعد فشل مفاوضات ايفيان بادرت الوساطة السويسرية لعقد لقاء بين الطرفين في مدينة لوگران السويسرية وفي 17 جويلية 1961 انطلق الوفد الممثل للحكومة المؤقتة إلى لوگران لتبدء رسميا المحادثات في عشرين من نفس الشهر ولقد حدد مبعوثو فرنسا أربع نقاط للتداول فيها:

- الاتفاق على وسائل التهدئة بين الطرفين وتحديد مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.
- التعاون بين البلدين اقتصاديا وثقافيا، وفي مقابل ذلك حضر الوفد الجزائري لائحة نقاط موضوع التفاوض، تقديم ضمانات حق تقرير المصير وقضية الصحراء وتحديد طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري، واشتراك الجزائريين في قوات خطط الأمن بعد وقف اطلاق النار.

إلا أن الوفدان اختلفا حول قضية الصحراء مجددا.³

وعقب هذا اللقاء اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة بطرابلس من 9 الى 27 أوت 1961م وأحدث تعديل على مستوى الحكومة حيث عين يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁴، كما شهدت الحكومة تغييرات لصالح القضية

¹ مقالاتي عبد الله، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 445.

² مسعود سيد علي أحمد، التطور السياسي في الثورة التحريرية 1960-1961، المرجع السابق، ص 209-2010.

³ نفسه، ص 217-218.

⁴ بن يوسف بن خدة، اتفاقية ايفيان، المصدر السابق، ص 62.

الجزائرية خاصة من طرق هيئة الأمم المتحدة التي أدانت الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر الأمر الذي أدى بدغول للإدلاء بتصريح خلال ندوة صحفية عقدت 5/1961/9، بسيادة الجزائر على الصحراء، ما وضع نية فرنسا في مواصلة المفاوضات يوم 21/10/1961¹، خاصة بعد مظاهرات الجزائريين في باريس في السابع عشر من أكتوبر 1961 عاود الطرفان الجزائري والفرنسي الاتصالات وذلك بال السويسرية.

3. لقاء بال الأول 28 - 29 أكتوبر 1961:

حدد الطرفان اللقاء بمدينة بال السويسرية للبحث حول قضية الصحراء وقد مثل الوفد الجزائري كل من رضا مالكومحمد بن يحيى أما الوفد الفرنسي كل من برونودولوس وكلود شابي وقد ركز الوفد الجزائري على الوحدة الترابية وتمثلت اقتراحات الوفد الفرنسي:

- وقف اطلاق النار.
- استغلال الصحراء وثرواتها .
- مبدأ ازدواجية الجنسية الأقلية.
- احترام العقيدة واللغة.
- المحافظة على القواعد الفرنسية العسكرية في الجزائر.²
- حق انشا الجمعيات.
- المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10%.
- انشاء بعثات ثقافية.
- حرية تقبل الأصوات لمدة محدوده.

وبعد تقديم الوفد الفرنسي لمقترحاته درست الحكومة المؤقتة في اجتماع لها الرد الملائم في اللقاء الذي سيعقد في بال يوم 9 نوفمبر 1961 وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية

¹مسعود سيدي علي، المرجع السابق، ص 221.

²صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 404.

الجزائرية الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية، التقى من جديد الوفدان يوم 9 نوفمبر في بال.¹

4. لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961:

وقد كلف كل من محمد بن يحيى ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكانت كالتالي:

- الألفية الأوروبية:
- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- يخضع حق التجمع للرقابة.
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد.
- مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا.²

التواجد العسكري:

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.
- إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- جلاء الجيش واخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.³

5. محادثات لي روس من 11 إلى 19 فيفري 1962:

وبعد المحادثات التي جرت في بال وتثميننا لما تحقق وبعد اجراء الطرفين للاستشارات موسعة حصل الاتفاق على عقد جلسة مفاوضات في لي روس أيام 11-19 فيفري 1962 باعتبار أنها ستكون حاسمة حيث اتفق الطرفان على توسيع تمثيلهم السياسي حيث

¹ يوسف بن خدة، اتفاقية ايفيان، المصدر السابق، ص 31.

² بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 31-32.

³ صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 404.

حضرها من الجانب الجزائري الوزراء الأربعة سعد دحلب¹، كريم بلقاسم محمد يزيد ولخضر بن طوبال بالإضافة إلى محمد بن يحيى ورضا مالك ومن الوفد الفرنسي كل من لويس جوكسوزرئة وابتداء من اليوم الثالث من المفاوضات توصل الطرفين إلى اتفاقيات مبدئية حول الكثير من القضايا كمدرسة بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف اطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.²

وقد اجتمع الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع وكذلك المعتقلون الخمسة حيث صوتوا بتأييد الاتفاقية.³

وعليه عقدت جلسة مفاوضات في ايفيان من 7 فيفري إلى 18 فيفري صادقت على النص النهائي للاتفاقية استقلال الجزائر.

حيث أصدر المجلس الوطني للثورة بلاغ الرسمي الآتي " إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في دورة استثنائية في طرابلس بين 22 و 27 فيفري 1962 بعد مناقشة التقرير حول المفاوضات الجارية مع حكومة فرنسا بأمر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمواصلة المفاوضات الجارية، وبهذا القرار فتح المجال لانعقاد مفاوضات ايفيان الثانية، التي ستنتهي بإعلان ما يسمى باتفاقية "ايفيان"⁴

6. اتفاقية ايفيان الثانية 7 / 18 مارس 1962:

وافتححت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس وبصفة رسمية، رأس كريم الوفد الجزائري الذي يتألف من: بن طوبال، دحلب ويزيد كأعضاء للحكومة وبن يحيى وبنو لحروف ومالك

¹ سعد دحلب: من مواليد 1910 بالخيوب، مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التحق بالثورة سنة 1955 كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1956 ثم وزير للخارجية في الحومة المؤقتة الثالثة شارك في مفاوضات ايفيان سنة 200 (محمد حربي). (الجزائر سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 193).

² عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 447.

³ يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

⁴ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 461.

(ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد) وكان من الجانب الفرنسي: لوي جوكس، روبير برون، جان دوبر وقلي، برونود ولاسي، كلود شابي، رولان بيكار والجنرال دي كامس كلهم شاركوا في محادثات لي روس¹، حيث بدأت المفاوضات مع تمسك الوفد الجزائري بموافقة من وقف اطلاق النار والضغط على الوفد الفرنسي للتوقيع عليها ليوقع كريم بلقاسم على المعاهدة بعد الاتفاق بين الطرفين وقبول كل الشروط يوم 18 / 3 / 1962 واستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار ولم يوقع كريم باسم الوفد الجزائري إلا عشية يوم 18 مارس² حيث تقدم المفاوضون الفرنسيون ليعضوا توقيعاتهم إلى جانب توقيع كريم بلقاسم ثم نهض الحاضرون وتصافحوا لأول مرة وقد تقرر أن يدخل وقف القتال حيز التنفيذ في يوم 19 مارس 1962 وقد ألقى ديغول خطابا للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف اطلاق النار.³

ووجهت الحكومة الجزائرية بدءا للشعب الجزائري على لسان رئيسها بن يوسف بن خدة أعلن فيه بشرى التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفرنسية يضمن استقلال الجزائر وبطال بوقف القتال.

- كان إعلان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين المكافحين من الظلمات إلى شمس النهار.
- وأهم ما ورد في الاتفاقية:

تقرير المصير، ووحدة التراب الجزائري بالاستقلال، كما حددت التعاون بين الجزائر وفرنسا، ومصير الفرنسيين المدنيين في الجزائر أما وحدة التراب الجزائري فقد نصت الاتفاقيات على الاعتراف بها في حدودها الحالية شمالها وصحرائها، أما الاستقلال فقد اعترفت فرنسا بأن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع

¹ يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 36 - 37.

² ادريس خضير، المرجع السابق، ص 404.

³ عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 449، 451.

الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج وحول وحدة الشعب اعترفت بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد.¹

وكذلك الافراج عن المعتقلين والمسجونين واللاجئين.

- في 21 مارس 1962 تم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة وهكذا اجتمع

أعضاء الحكومة المؤقتة لأول مرة في تاريخ الثورة الجزائرية في التراب المغربي.²

- وفي 23 مارس 1962 عقدت الحكومة اجتماعا في الرباط دام يومين درست خلاله

مختلف المشاكل وكيفية مواجهة المرحلة الجديدة.

- وفي 1 جويلية 1961 تم تنظيم الاستفتاء حول تقرير وكان التصويت على الشكل

التالي: نعم الاستقلال، لا للاستقلال وأسفر عنه النتائج التالية:

- المسجلون: 736 - 549 - 6.

- الناخبون: 680 - 017 - 6.

- الأصوات المعبر عنها 1155، 992، 5.

- الموصوتون بنعم 581، 975، 5.

- المصوتون ب لا: 53، 16.

- الأصوات الملغاة: 565، 25.

- وفي 3 جويلية 1962 أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية اعترافها بالاستقلال.

- الجزائر وفي 5 جويلية 1962 أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن

استقلال الشعب الجزائري والسيادة الكاملة.³

¹أزغيدى لحسن، المرجع السابق، ص 270.

²لحسن أزغيدى، المرجع السابق، ص 270.

³ادريس خضير، المرجع السابق، ص ص 405، 406.

خاتمة

لعبت الحكومة المؤقتة الجزائرية منذ تأسيسها والى غاية تحقيق الاستقلال الدور الفعال والبارز في القضية الجزائرية واخراجها من الحيز الضيق الذي فرضه المستعمر الى لإسماع صوت الثورة وكسب الدعم والتأييد الدولي كما كان لها الدور في مواجهة السياسة الاستعمارية بمختلف الوسائل والطرق والوقوف في وجه سياسة ديغول ومشاريعه الاغرائية حيث برهنت له وللعالم أن الثورة الجزائرية هي ثورة نصر وان الاستقلال حق ومن جملة النتائج التي حصدها من خلال هذا البحث نذكر:

- قرار تأسيس الحكومة المؤقتة تحت عدة ظروف منها مكان داخلي يتمثل في ما واجهته الثورة من خنق وتضييق وسياسة المستعمر الغاشم وتعرضها لنقص في الأسلحة وذخائر ومجموعة من الظروف الخارجية تمثلت في لجوء المستعمر الفرنسي الى خنق الثورة من خلال التضييق على بلدان الجوار تونس والمغرب الأقصى ما ادى الى تشكيل جهاز اداري يتكلف بحل هذه الصعوبات.
- واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدبلوماسية الفرنسية خاصة انها استطاعت ان تقف بشجاعة وذكاء أمام مشاريع الديغولية سواء المشاريع السياسية أو الاقتصادية مكان اجراميا منها ومكان اغرائيا وبذلك استطاعت أن تقلب الموازين لصالحها.
- عرفت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها ثلاث تشكيلات تبعا لظروف التي كانت تواجهها في تلك المرحلة الحرجة خاصة بعد تكيف السياسة الفرنسية في الضغوطات والمضايقة عليها كما شهدت خناقات وتصادمات داخل الأجهزة الادارية لها، الا انها استطاعت أن تخدمها وتسيطر عليها .
- قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية على مجموعة من المبادئ ورثتها عن مبادئ ثورة اول نوفمبر 1954.

- استطاعت الحكومة المؤقتة ان تدحض وتفند ادعاءات واكاذيب فرنسا التي كانت تدعي أن الثورة هي ثورة قاطع الطرق وخارجين عن القانون وليس لها هيئة رسمية تمثلها او قيادة مؤهلة.
- تمكنت الحكومة ومنذ تأسيسها من تحقيق الاعتراف الدولي حيث اعترفت بها 26 دولة في ثاني يوم من الاعلان عنها هذا يدل على أن الثورة الجزائر صدى واسع خارج التراب الوطني .
- استطاعت الحكومة المؤقتة من احباط مشاريع فرنسا والتصدي لها وقيادة ديغول الى ايجاد حل سريع للقضية الجزائرية وكشفت الاعيبه امام الراي العام الدولي.
- اثبتت الحكومة المؤقتة ان النصر يجب أن يتحقق سواء بالعنف او بالسلم وانها قادرة على الاستمرار في المواجهة والصمود في وجه فرنسا.
- نقلت الحكومة المؤقتة الجزائرية مسيرة النضال من الكفاح المسلح الى الكفاح السياسي الدبلوماسي حيث ساعدها في رفع مستوى تمثيلها الولي للثورة الجزائرية استطاعت الحكومة المؤقتة ان تجر ديغول الى الاعتراف بحق تقرير المصير واجبرته بالاعتراف على انها الناطق الرسمي والممثل الوحيد للشعب الجزائري والقادر على التفاوض.
- كان لها الدور الفعال في توقيع اتفاقية الاستقلال واجبار ديغول على احترام مبادئها وطلباتها اثبتت للعالم ان الجزائر لا تقبل الخضوع والاستسلام وان لها هيئة مثقفة تجيد الخوض في العمل السياسي والتنسيق بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري.
- ان كل ما واجهته الحكومة المؤقتة منذ التأسيس الى غاية تحقيق الاستقلال انها لم تخرج عن مبادئ ثورة اول نوفمبر 1954 ولم تتخلى عنها وظلت متمسكة بها وبالشعب الجزائري والهدف الرئيسي الذي كانت تسعى اليه فما واجهته من سياسة

استعمارية اغرائية وتعسفية وما واجهته من نزاعات داخلية بين أعضاء لم يقف أمامها اي حاجز يدفعها للاستسلام، وكانت المواقف تزيد من حنكتها في مواجهة المجهول وما هو قادم وبرهنت للعالم بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ان للشعب الجزائري ممثل رسمي وهيئة حكومية قادرة على حمل أحلامه وآماله من خلال الخروج به من ظلمة الاستعمار الى نور الاستقلال، ورفض كل المساومات الديغولية حول التراب الوطني والوحدة الترابية وانها لن تسمح في أي شبر من ترابها وهو ما اجبر ديغول على قبول المفاوضات معها بعد عدة مناورات والاعيب استطاع الحكومة افشالها ودحضها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر

أ- الكتب:

1. حربي محمّد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موقع للنشر، الجزائر، 2008.
2. الديب فتحي : عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الاولى، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1984.
3. عباس فرحات : ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبه، الجزائر، 2008.
4. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، الطبعة الثانية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

ب- المذكرات الشخصية:

1. بن خدة بن يوسف: اتفاقية ايفيان، تعريب لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
2. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة العاشرة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
3. جرمان عمار: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.
4. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات، دحلب، الجزائر، 2007.
5. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الطبعة الاولى، دار القصبه، الجزائر، 2011.
6. مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غصوي، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003.

7. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، الجزء الثالث، الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر
1981.

ج- الجرائد والدوريات:

1. أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبادئها، جريدة المجاهد لسان حال
جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني، عدد 30، 10 أكتوبر 1958.

ثانيا المراجع:

أ. الكتب:

1. ازعيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية
1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989
2. بحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لى غاية 1962، المؤسسة
الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988.
3. براهيمى عبد الحميد : فى أصل الأزمة الجزائرية 1958-1998، الطبعة الأولى،
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
4. بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
5. بن داها عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي
للجزائر 1830-1962، ج2، الجزائر، 2008.
6. بن نادر الطيب : الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008.
7. بوضرية عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة
للنشر، الجزائر، 2010.
8. بوعزيز يحي: ثورات الجزائريين القرنين التاسع عشر و العشرين، الجزء الثالث، دار
الغرب، الجزائر 2003.

9. الجندي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون و الطباعة، الجزائر، 1986.
10. خضير ادريس : البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2005.
11. الخولي لطفي: عن الثورة و في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين، من منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975.
12. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، ج2، دار هومة، الجزائر، 1988.
13. الزبيري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
14. سيدي علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة التحريرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
15. العايب محمد: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2018.
16. عباس محمد: ثوار....عضماء، دار هومة، الجزائر، 2005.
17. عبد القادر حميدي: عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، لجزائر، 2003.
18. عبد القادر حميدي: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
19. عمران عبد المجيد: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر،
20. عمورة عمار: الجزائر بوابة لتاريخ :مقابل التاريخ الى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2009.

21. غربي الغالية: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

22. فركوس صالح: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال(المرحلة الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005.

23. لونيبي ابراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.

24. مقالاتي عبدالله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

25. مقالاتي عبدالله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1961، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

26. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.
ب. الجرائد والمجلات:

1. سعد الله عمر: الحكومة المؤقتة والقانون الدولي الانساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 14، الجزائر، 2006.

ج. باللغة الأجنبية:

1. Achour cheurfi ،la classe politique ،algérienne de 1900 à ans joursbdictionnaire bagraphique ،cosba editi.
2. Mohemed harbi ،les archi Ves de la revolution algerienne ،France

الملاحق

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجهة التحرير

الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

و تتكون هذه الحكومة من:

- 1-رئيس مجلس الحكومة.....فرحات عباس
- 2-نائب رئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة.....كريم بلقاسم
- 3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).....أحمد بن بلة
- 4-وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا).....حسين ايت أحمد
- بيطاط رابح
- محمد بوضياف
- محمد خيضر
- 5-وزير الشؤون الخارجية.....محمد الأمين دباغين
- 6-وزير التسليح و التموين.....محمود الشريف
- 7-وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

8- وزير الاتصالات و الاستخبارات :عبد الحفيظ بوصوف.

9- وزير شؤون شمال افريقيا :عبد الحميد مهري.

10- وزير الشؤون الاقتصادية و المالية : احمد فرنسيس.

11- وزير الاعلام :محمد يزيد.

12- وزير الشؤون الاجتماعية : بن يوسف بن خدة .

13- وزير الشؤون الثقافية : احمد توفيق المدني.

14- كُتاب الدولة (محاربون في الجبال).

- الامين خالد.

- عمر اوصديق.

- مصطفى سطمبولي.

المصدر: عمر بوضرية، مرجع سابق، ص 74.

الملحق رقم 02

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية:

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 سبتمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 وتشكلت هذه الحكومة من القادة ا' أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة :.....عباس فرحات.

2-نائبه ووزير الشؤون الخارجية:كريم بلقاسم.

3- نائب رئيس مجلس الحكومة(مسجون بفرنسا):.....احمد بن بلة.

4-وزير الدولة:محمدي السعيد.

5-وزراء الدولة(مسجونين بفرنسا):

-حسين ايت احمد.

- رايح بيطاط.

-محمد بوضياف.

-محمد خيضر .

6-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية :عبد الحميد مهري.

7-وزير الاتصالات والاستخبارات :عبد الحفيظ بوصوف.

8-وزير الشؤون المالية والاقتصادية:احمد فرنسيس.

9-وزير الاعلام:..... محمد يزيد.

10-وزير الداخلية :..... لخضر بن طوبال.

وكما يلاحظ فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قرر الغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها ب"اللجنة الوزارية للحرب " التي تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال ثم أن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة " التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب " وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين وقايد احمد و علي منجلي¹

المصدر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 584-585.

الملحق رقم 03

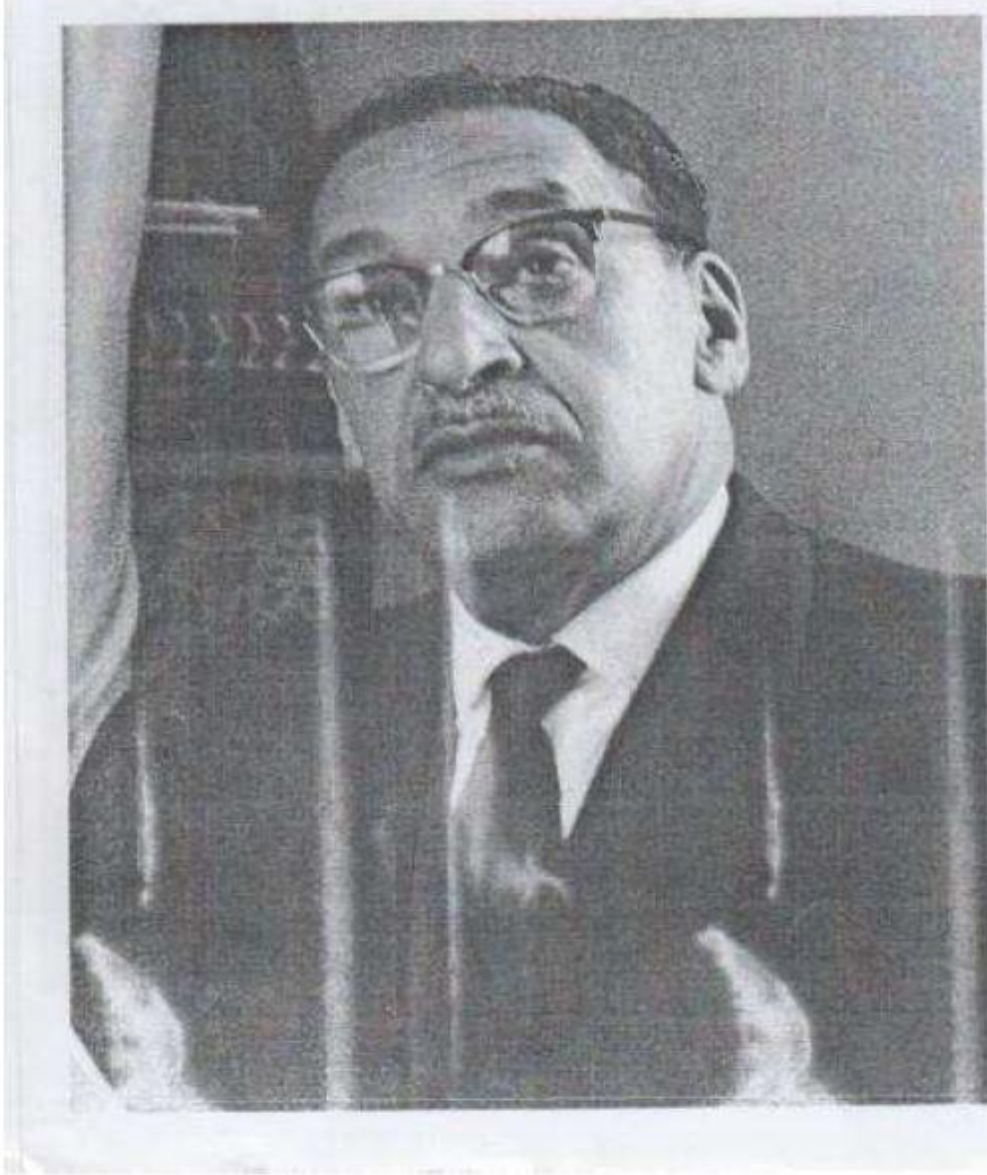
الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية:

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس للثورة الجزائرية في طرابلس وقرر تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

- 1- رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية :.... بن يوسف بن خدة.
- 2- نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية :كريم بلقاسم.
- 3- نائب رئيس الحكومة(في السجن):.....احمد بن بلة.
- 4- نائب رئيس الحكومة (في السجن):محمد بو ضياف.
- 5- وزير الداخلية :لخضر بن طوبال.
- 6- وزير دولة :محمد سيدي سعيد.
- 7- وزير دولة (في السجن):.....حسين آيت احمد.
- 8- وزير دولة(في السجن):.....رابح بيطاط.
- 9- وزير دولة(في السجن):.....محمد خيضر.
- 10- وزير الشؤون الخارجية :.....سعيد دحلب.
- 11- وزير التسليح والاستخبارات : عبد الحفيظ بوصوف.
- 12- وزير الاعلام:.....محمد يزيد.

المصدر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 587.

الملحق رقم 04: صورة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس.



المصدر: محمد الكواسي، ص 132.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	تشكر
أ	مقدمة
الفصل الأول : دوافع تأسيس الحكومة المؤقتة	
06	ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الداخلية والخارجية
17	تأسيس الحكومة المؤقتة
20	اهداف تأسيس الحكومة المؤقتة
22	معيقات التأسيس
الفصل الثاني: السياسة الديغولية دبلوماسيا	
26	المبحث الأول: في العالم العربي
26	المطلب الأول: على الصعيد المغاربي
27	المطلب الثاني: في المشرق العربي
30	المبحث الثاني: سياسة ديغول في القضاء على الثورة 1962/1960
31	المطلب الاول: سلم الشجعان
34	المطلب الثاني: تقرير المصير
الفصل الثالث: دور الحكومة المؤقتة في مواجهة سياسة ديغول	
38	المبحث الاول: رد فعل الحكومة المؤقتة على سياسة ديغول
39	المطلب الاول: رد فعلها من سلم الشجعان
42	المطلب الثاني: رد فعلها من تقرير المصير
45	المبحث الثاني: دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات
45	المطلب الأول: المفاوضات الغير رسمية .

51	المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية.
59	خاتمة
63	قائمة المراجع
68	قائمة الملاحق
75	فهرس المحتويات

ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الحكومة المؤقتة في مجابهة سياسة ديغول 1960-1962، وفيما تمثلت هذه السياسة خلال تلك الفترة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي مضمونه تبيان رد فعل الحكومة المؤقتة من السياسة الديغولية بالإضافة إلى ظروف ومعوقات التأسيس ودورها في المفاوضات إلى غاية إجبار الحكومة الفرنسية على الاعتراف بالاستقلال الجزائر خلال اتفاقية ايفيان.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المؤقتة، سياسة ديغول، المفاوضات، اتفاقية ايفيان.

Résumé:

Cette étude traitait du rôle du gouvernement intérimaire dans la lutte contre la politique de De Gaulle des années 1960 à 1962. Cette politique a été élaborée au cours de cette période en répondant à la question principale, qui est de montrer la réaction du gouvernement intérimaire à la politique de la Gaule, en plus des conditions et des obstacles à l'établissement et de son rôle dans les négociations, Reconnaître l'indépendance de l'Algérie lors de l'accord d'Evian.

Mots-clés: gouvernement intérimaire, politique de De Gaulle, négociations, accord d'Evian.